أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية

د/ حسام السعيد الوكيل

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

hossamelwakiel@commerce.helwan.edu.eg

ملخص البحث

الهدف: يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وأثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل على هذه العلاقة.

التصميم والمنهجية: اعتمد البحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة مكونة من 56 شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من 2019 حتى 2022، بإجمالي مشاهدات 224 مشاهدة.

النتائج: توصلت الدراسة في ظل التحليل الأساسي إلى مجموعة من النتائج والتي أفادت بصحة فرضي البحث، والتي شكلت في حد ذاتها دليلاً تطبيقياً على التأثير الإيجابي المعنوي لغموض التقارير المالية على أتعاب مراجعة القوائم المالية، فضلاً عن اختلاف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة باختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات، حيث ازدادت قوة العلاقة التأثيرية للنموذج من 24.3% إلى 41.3% بعد إضافة المتغير المعدل.

الأصالة والإضافة :تمثل الدراسة الحالية استكمالاً للجهود البحثية السابقة في توفير دليلاً تطبيقياً من واقع بيئة الأعمال المصرية، على الدور التأثيري لمستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب مراجعة القوائم المالية، بما يسهم في تضييق الفجوة البحثية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: غموض التقارير المالية، أتعاب المراجعة، حوكمة الشركات.

---

[1] تقديم البحث في 2024/7/25 وقبول نشره في 2024/8/13

The Impact of Corporate Governance Compliance on the Relationship between Financial Reports Opacity and Audit Fees: An Applied Study

Abstract

Objective: This research aims to study and test the relationship between the financial reports opacity and the fees for auditing the full historical annual financial statements, and the impact of the level of corporate governance compliance as a moderator variable on this relationship.

Design and Methodolog: The research adopted the content analysis approach to exam the financial reports on a sample of 56 non-financial firms listed in the Egyptian stock exchange during the period from 2019 to 2022, with a total of 224 views.

Results: The results provided applied evidence that indicate the positive and significant impact of financial reports opacity on audit fees, as well as the difference in the impact of financial reports opacity on audit fees depending on the level of corporate governance compliance, the strength of the influential relationship of the model increased from 24.3% to 41.3% after adding the moderator variable.

Originality and Value: This study represents a continuation of previous research efforts in providing applied evidence from the Egyptian business environment, on the impact role of the level of corporate governance compliance on the relationship between the financial reports opacity and audit fees, which contributes to narrowing the research gap in this field.

Keywords

Financial Reports Opacity, Audit Fees, Corporate Governance

1- مقدمة البحث

تُعد التقارير المالية للشركات من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، وقد أكدت الدراسات المحاسبية على أهمية شفافية تلك التقارير وسهولة قراءتها، وتجنب إعداد تقارير معقدة وغامضة، حتى يسهل فهمها من قبل مستخدمي المعلومات. علاوة على ذلك، أصدرت العديد من الهيئات المهنية والجهات التنظيمية حول العالم، مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية The Stock Exchange Commission (SEC)، وهيئة سوق رأس المال الفرنسية The French Capital Market Authority (AMF) مبادئ توجيهية تساعد الشركات على تحسين الإفصاحات المالية، لتكون أكثر وضوحاً وأكثر قابلية للقراءة والفهم، وذلك من خلال تجنب استخدام الجمل الطويلة والمعلومات المحرفة والمصطلحات المعقدة والغامضة، تفادياً لإخفاء أو تحريف أي معلومات، حيث يُطلق على إخفاء أو تحريف المعلومات المحاسبية مصطلح الغموض المحاسبي أو التعتيم المالي Financial Opacity، والذي يؤثر سلباً على شفافية التقارير المالية ويؤدي إلى غموضها، حيث يعتمد غموض التقارير المالية Financial Reports Opacity على فرضية أن ما تتخذه الإدارة من قرارات وما تتبعه من سياسات، تستطيع من خلالها التحكم في المعلومات المفصح عنها، ومن ثم التحكم في شفافية التقارير المالية، بما ينعكس على قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين على فهم الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة وتقييم أداء الإدارة (Callen et al., 2020; Aldoseri & Melegy, 2023; Truong et al., 2022; Soesanto & Wijaya, 2022; Singh & Agarwal, 2023, Unyime & Akpan, 2023).

كذلك يؤدي غموض التقارير المالية وافتقارها إلى الشفافية، إلى عدم فعالية الاتصال بين معدي ومستخدمي التقارير المالية، نتيجة لعدم تماثل المعلومات، حيث قد لا تتحقق توقعات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، عندما تقدم الشركات تقارير مالية تتسم بالغموض، وقد أشارت دراسة Harakeh et al. (2022) إلى أن الشركات التي تتسم تقاريرها المالية بدرجة عالية من الغموض تعاني من عدم تماثل كبير في المعلومات.

ومن القضايا والمخاوف المترتبة أيضاً على غموض التقارير المالية، تحمل الشركات محل المراجعة لقدر من التكاليف، وتعد أتعاب المراجعة Audit Fees جزءً من تلك التكاليف، فقد يترتب على غموض التقارير المالية أن يبذل مراقبي الحسابات جهوداً أكثر ويستغرقون وقتاً أطول، والذي من المرجح أن يترجم ذلك في شكل قيام مراقبي الحسابات بمطالبة الشركات محل المراجعة بأتعاب أكثر، عند قيامهم بمراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة لتلك الشركات (Rahman & Nadhirin 2022).

وتُعد حوكمة الشركات Corporate Governanceمن القضايا الأكثر أهمية في الأسواق المالية، كونها تمثل أحد المحددات الهامة لزيادة شفافية التقارير المالية، حيث تم إرجاع بعض حالات فشل وانهيار العديد من الشركات بداية من عام 2001 في الأساس إلى انعدام الشفافية، وضعف الممارسات الحوكمية داخل الشركات، مما أدى إلى زيادة الممارسات الانتهازية للإدارة، وبالتالي زيادة احتمالية تعقد وغموض التقارير المالية (شرف، 2022؛ Salehi et al. 2022).

وفي ضوء ما سبق ومن منطلق كون مراقب الحسابات يعد أحد الأطراف التي قد تتأثر قراراتهم بمستوى غموض التقارير المالية للشركات. لذلك تتناول الدراسة الحالية غموض التقارير المالية في بيئة الممارسة المهنية المصرية كمحدد لأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى تناول أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل على العلاقة التأثيرية للمحدد السابق على أتعاب المراجعة.

2- مشكلة البحث

حظي موضوع غموض التقارير المالية باهتمام بحثي كبير في الأدب المحاسبي، لكونه يُعد من الموضوعات التي تمكن المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين من تقييم مدى شفافية وجودة المعلومات التي تقدمها إدارة الشركات من خلال التقارير المالية، حيث ينتج غموض التقارير المالية من التعتيم أو التشويش الإداري Obfuscation، والذي يتمثل في السلوك الانتهازي للإدارة، لحجب أو تأجيل الإعلان عن الأخبار السلبية والأداء السيء لفترة طويلة، وبالتالي إخفاء الأداء المالي الحقيقي للشركة، وذلك بهدف حماية الإدارة ووضعها الوظيفي وتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، مما يترتب عليه ظهور المشاكل المرتبطة بانخفاض الشفافية وزيادة عدم تماثل المعلومات (صالح، 2023؛ Bushee et al., 2018 ;Sun et al., 2022).

ويُعد مراقب الحسابات أحد الأطراف التي قد تتأثر بغموض التقارير المالية، فالمهمة الأساسية لمراقب الحسابات هي إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة، وبالتالي يقوم مراقب الحسابات بدور هام في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتتأثر فعالية هذا الدور بمستوى شفافية تلك التقارير ومدى تماثل معلوماتها.

فعندما يشارك مراقب الحسابات في عمليات مراجعة لشركة تتسم تقاريرها المالية بنوع من التعقد والغموض تزداد مخاطر المشاركة، ويستجيب مراقب الحسابات لتلك المخاطر من خلال فرض علاوة مخاطر، حيث قد يشير غموض التقارير المالية إلى وجود ممارسات انتهازية للإدارة، نتيجة وجود ضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية المطبق بالشركة، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، مما يؤثر على تقييم مراقب الحسابات لمخاطر الرقابة والمخاطر الكامنة، بما يدفع

مراقب الحسابات للعمل على تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف، من خلال توسيع إجراءات المراجعة، والقيام بالمزيد من الاختبارات التفصيلية اللازمة للوصول إلى مستوى مقبول لمخاطر المراجعة، وبالتالي بذل المزيد من الجهد والوقت والتكلفة لأداء عملية المراجعة، بما قد ينعكس على أتعاب المراجعة، حيث عادة ما يتم فرض أتعاب مراجعة كبيرة على الشركات ذوي المخاطر العالية مقارنة بغيرها من الشركات (طلخان، 2022؛ عوض، 2022؛ أبو سمك 2024؛ Calderon & Gao, 2020; Rahman & Nadhirin 2022).

وقد أشارت دراسة Abernathy et al. (2019) أنه يمكن اعتبار أتعاب المراجعة بمثابة دالة للجهد والمخاطر المبذولين في عملية المراجعة، حيث تحتاج عملية المراجعة في ظل التقارير المالية التي تتسم بالغموض، أن يتمتع مراقبي الحسابات بالخبرة العلمية والمهنية المناسبة، بجانب بذلهم المزيد من الجهد والوقت لأداء عملية المراجعة، الأمر الذي يترتب عليه مطالبتهم بزيادة الأتعاب للتخفيف من مخاطر المشاركة.

وفي هذا السياق أوضحت دراسة Wang et al. (2021) أن ارتفاع مخاطر المراجعة مرتبطة بغموض التقارير المالية وضعف قابليتها للقراءة، وأن تسعير خدمات المراجعة يعتمد بصفة أساسية على مخاطر المشاركة في هذه الخدمات، والتي قسمتها دراسة Defond et al. (2016) إلى ثلاثة مخاطر أساسية وهي: مخاطر عميل المراجعة، وهي تلك المخاطر المرتبطة باستمرارية العميل وبقائه في مزاولة نشاطه. ومخاطر المراجعة، وهي تلك المخاطر المرتبطة بفشل مراقب الحسابات في اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن غموض التقارير المالية، وإبداء رأي سليم عن القوائم المالية. ومخاطر مراقب الحسابات، وهي تلك المخاطر المتعلقة بتعرض مراقب الحسابات للتقاضي وفقدان سمعته.

وقد تناولت عدد من الدراسات العلاقة بين صعوبة قراءة التقارير المالية – كأحد مقاييس غموض التقارير المالية – وأتعاب مراجعة القوائم المالية، وتوصلت إلى آراء ووجهات نظر متباينة، فبينما يرى البعض الجندي (2020)؛ حسين (2021)؛ طنطاوي (2021)؛ طلخان (2022)؛ عوض (2022)؛ Abernathy et al. (2019); Kazemiolum et al. (2020); Blanco et al (2021); Rahman & Nadhirin (2022); Hu et al., (2023) وجود علاقة طردية بين صعوبة قراءة التقارير المالية وأتعاب المراجعة، توصلت دراسة Prabhawa & Harymawan, (2022) إلى وجود علاقة عكسية، حيث أشارت إلى أنه كلما زادت قابلية التقارير المالية للقراءة كلما أدى ذلك إلى زيادة أتعاب المراجعة، في حين توصلت دراسة Cho et al. (2022) إلى عدم وجود علاقة على الإطلاق، حيث أشارت الدراسة إلى أنه بينما يبذل مراقبي الحسابات جهوداً إضافية، وساعات عمل أكثر لتخفيض مخاطر المراجعة المرتبطة بعدم شفافية التقارير المالية وصعوبة قراءتها، فإنهم لا يتقاضون أتعاباً إضافية مقابل ذلك، بينما أشارت

دراسة Wang et al. (2021) أن الأمر يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة، في ظل مراجعة الشركة من قبل إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4، حيث وجدت الدراسة أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والمتخصصين في صناعة عميل المراجعة، لا يزيدون من أتعاب المراجعة عندما تكون هناك صعوبة في قراءة التقارير المالية للشركات.

ويرى الباحث أنه على الرغم من قيام تلك الدراسات باختبار العلاقة بين صعوبة قراءة التقارير المالية – كأحد مقاييس غموض التقارير المالية – وأتعاب مراجعة القوائم المالية، وتوصلها على نتائج متباينة، بالإضافة إلى تناول بعض الدراسات الأخرى (حسين، 2020؛ السواح، 2022؛ الصاوي، 2022؛ عبد الرحيم، 2022؛ يونس، 2022؛ النجار، 2023؛ صالح، 2023؛ علي، 2023؛ Baig et al., 2021; Chae et al., 2020; Ding et al., 2020; Harakeh et al., 2022; Kim & Yoo, 2022; Mongrut et al., 2021; Shams, 2018; Sharawi, 2023; Singh & Agarwal, 2023) لقضية غموض التقارير المالية وربطها بالعديد من المتغيرات مثل: (ممارسات التجنب الضريبي، خطر انهيار أسعار الأسهم، كفاءة الاستثمار، التقديرات المحاسبية، جودة المراجعة، عوائد الأسهم، المسئولية الاجتماعية للشركات، الأداء المالي للشركة، تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، توقعات المستثمرين، الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين، قيمة الشركة). إلا أن اختبار أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، لم تحظى بالاهتمام الكافي في العديد من دول العالم بصفة عامة، وفي الدول ذات الاقتصاديات الناشئة بصفة خاصة، حيث – في حدود علم الباحث واطلاعه – توجد ندرة ملموسة شديدة في الدراسات المصرية التي قامت باختبار العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة في ظل مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل، **وهو ما يمثل جوهر مشكلة البحث**، والتي سيقوم الباحث بدراستها، في محاولة منه للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات، والتي يمكن الاستفادة منها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي في بيئة الأعمال المصرية، خاصة في ظل اهتمام الدولة المصرية بالتصدي ومكافحة كل أوجه الفساد، والتأكيد على الشفافية في كل المجالات، تحقيقاً للتنمية المستدامة.

واستناداً على ما تقدم يمكن **إعادة صياغة مشكلة البحث في التساؤلين التاليين:** ما هو أثر غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة؟ وهل يختلف هذا التأثير باختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل؟

3- أهداف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وأثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

4- أهمية البحث

يستمد البحث **أهميته العلمية** من تناوله لقضية بحثية هامة، محل اهتمام العديد من الباحثين والمهنيين ومستخدمي التقارير المالية، حيث يعتبر دراسة واختبار أثر غموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة من جهة، بالإضافة إلى اختبار الأثر التفاعلي المشترك لحوكمة الشركات وغموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة من جهة أخرى، من القضايا التي تعاني من ندرة بحثية، سواء على مستوى البحوث الأجنبية أو على مستوى البحوث العربية والمصرية، لذلك يعتقد الباحث أن تناول مثل هذا الموضوع سيمثل إضافة علمية هامة، والتي من المتوقع أن تساهم في تعزيز الأدب المحاسبي، وتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال، كونها تعد من أوائل الدراسات التي تناولت تلك العلاقة التأثيرية – في حدود علم الباحث واطلاعه – على مستوى الأسواق الناشئة بصفة عامة، وسوق المال المصري بصفة خاصة، كأحد أكبر الاقتصاديات نمواً في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى سعي الدراسة الحالية على استخدام منهجية بحث متكاملة تشتمل على تحليل إضافي وتحليل الحساسية بجانب التحليل الأساسي، بغرض توفير المزيد من الوضوح على مدى قوة العلاقات بين متغيرات الدراسة، وهو ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال.

كما يستمد البحث **أهميته العملية** من كونه يسعى إلى اختبار تلك العلاقات في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بما يزيد من وعي وإدراك معدي ومستخدمي المعلومات لتأثير غموض التقارير المالية على تسعير خدمة مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، ومدى تأثر تلك العلاقة بمستوى الالتزام الحوكمي للشركات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إثراء المردود التطبيقي للبحث في هذا المجال، وإيجاد دليل عملي من واقع بيئة الأعمال المصرية على مدى صحة العلاقات محل الدراسة.

5- حدود البحث

يقتصر البحث على استخدام مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة من شركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من 2019 حتى 2022، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث المؤسسات المالية والشركات غير المقيدة بالبورصة، وكذلك الشركات التي يتم مراجعتها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، كذلك يركز البحث على أتعاب مراجعة

القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أتعاب الخدمات الأخرى التي تقدمها مكاتب المراجعة بخلاف خدمة مراجعة القوائم المالية، وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث، وضوابط اختيار عينة وفترة الدراسة، وأدوات القياس المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.

6- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً وراء تحقيق أهدافه، سوف يتم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضي البحث، منهجية البحث وبناء نموذج الدراسة، واختبار فرضي البحث، وأخيراً يعرض الباحث نتائج وتوصيات البحث، والتوجهات البحثية المستقبلية المقترحة.

7- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضي البحث

يعرض الباحث فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت – سواء بشكل رئيسي أو بشكل فرعي – في العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة، مبوبة على حسب طبيعة موضوعها والتتابع الزمنى لها في حدود سياق عرض الآراء، وذلك للوقوف على ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج، والاستفادة منها في موضوع البحث الحالي، تمهيداً لاشتقاق فرضي البحث، مبتدأً في ذلك بالإشارة للإطار المفاهيمي لغموض التقارير المالية.

7-1 تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث (H_1)

جذبت مشكلة غموض التقارير المالية مؤخراً الكثير من الاهتمام، وأثارت مخاوف العديد من المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، خاصة بعد انهيار كبرى الشركات العالمية، والتي قد يرجع السبب الرئيسي فيها إلى عدم شفافية المعلومات الواردة بالتقارير المالية، حيث يُعد قيام الإدارة بالتعتيم أو التشويش لإخفاء الأخبار غير السارة، بالإضافة إلى قيامها بممارسات انتهازية واستخدام كلمات يصعب قراءتها، وتقديم كمية مبالغ فيها من المعلومات، والتي ليست مرادفاً للشفافية، من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى غموض التقارير المالية (شرف، 2021). كذلك أشارت دراسة Diantini et al. (2022) إلى أن شفافية التقارير المالية وسهولة قراءة وفهم المعلومات الواردة بها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، تُعد من الأمور الضرورية لضمان تماثل المعلومات والحد من غموضها، حيث يُعد غموض التقارير المالية واحداً من أكثر الطرق المباشرة والفورية لتغيير شفافية البيئة المعلوماتية للشركات. بما يؤثر على إدراك وفهم مستخدمي المعلومات للتقارير المالية لتلك الشركات، ويعرقل التنمية المستدامة لأي دولة.

كذلك أشارت دراسة Shams (2018) أنه من المرجح أن تسهل البيئة الغامضة مهمة المديرين من استخدام عدم تماثل المعلومات، لمحاولة تحويل الثروة من المستثمرين لأنفسهم، وتحقيق مستويات أعلى من المكافأت. وعلى العكس من ذلك، عندما تزيد الشفافية يسهل ذلك من دور المساهمين في المراقبة، بما يحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، ويؤدي إلى انخفاض غموض التقارير المالية.

فالغموض في اللغة هو الإبهام وعدم الوضوح والالتباس، مما يترتب عليه صعوبة الفهم والتخبط لدى المستخدمين، وفي الأدب المحاسبي تناولت الدراسات السابقة الغموض المحاسبي Accounting Opacity،وأطلق عليه البعض الغموض المالي Financial Opacity، أو غموض الإفصاح Disclosure Opacity، أو غموض الشركة Firm Opacity، أو غموض التقارير المالية Financial Reports Opacity (الصاوي، 2022؛ Dang & Nguyen, 2023)، وهو المصطلح الذي يتناوله ويركز عليه الباحث في الدراسة الحالية.

ويعرض الباحث فيما يلي بعض الآراء التي تناولت مصطلح غموض التقارير المالية، بغرض التوصل لمفهوم يجمع وجهات النظر المختلفة. فمن منطلق أن مفهوم الشيء يتضح بنقيضه، لذلك يمكن تعريف غموض التقارير المالية بمدلول الشفافية، حيث يمكن تعريف الشفافية بأنها نظام الإفصاح عن المعلومات الذي يحل مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح في الشركة (Quintiliani, 2019)، وفي سياق متصل عرف Prekazi (2022) الشفافية بأنها تعني الدرجة التي يتمكن من خلالها المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة عن الشركة مصدرة التقارير، وذلك من خلال إيجاد بيئة تكون فيها المعلومات التي تنشرها الشركة واضحة ومفهومة، وخالية من أي تعقد أو غموض.

وبالتالي يرى Ding et al. (2020) أن غموض التقارير المالية يعني نقص المعلومات الملائمة التي يحتاجها المستثمرون لتحديد القيمة العادلة للشركة، ويجعل من السهل على المديرين إخفاء الأخبار السلبية والأداء السيء.

كما يرى البعض أن غموض التقارير المالية يعني افتقار التقارير المالية للمعلومات الملائمة، بما يؤدي إلى انخفاض شفافيتها وزيادة عدم تماثل المعلومات (Mongrut et al., 2021; You & Chen, 2022).

ويرى كل من Jafari & Taghian (2017); Stenzel & Wagner (2022) أن غموض التقارير المالية يعني افتقار تلك التقارير إلى الشفافية، والتشويش المتعمد للمعلومات، نتيجة سياسة ممنهجة من قبل

إدارة الشركة، للتحكم في المعلومات المتاحة في تلك التقارير، وذلك بغرض إخفاء الأخبار السلبية والأداء السيء، بما يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات، وصرف انتباههم عن الأداء الحقيقي للشركة.

في حين أشار الصاوي (2022) أن غموض التقارير المالية عبارة عن استراتيجية للإفصاح المحاسبي مصممة من قبل إدارة الشركة، والتي تستند على إدارة المحتوى المعلوماتي بشكل انتهازي، وتقييد الإفصاح باستخدام لغة غامضة، مستغلة بذلك السلطة التقديرية الممنوحة لها، بما يمكنهم من التأثير المتعمد على سياسة إعداد التقارير المالية للشركة وإدارة أنشطة الإفصاح.

وعلى وجه مشابه يرى عبد الرحيم (2022) أنه يمكن تعريف غموض التقارير المالية من خلال التركيز على مفهوم جودة التقارير المالية، وما قد تتعرض له تلك التقارير من التلاعب والغش، والذي يجعل معلومات تلك التقارير أكثر عرضه لعدم الوضوح والغموض، حيث أوضح أن غموض التقارير المالية يعني تلك التقارير التي تحتوي على معلومات تتصف بعدم الملاءمة والشفافية، نتيجة ما يحيط بهذه المعلومات من تحريفات جوهرية تقلل من قدرتها في التعبير عن حقيقة المركز المالي للشركة وأدائها التشغيلي.

وفي نفس السياق يرى Sharawi (2023) أن غموض التقارير المالية يعني درجة الصعوبة التي يحتاجها المستثمرون والدائنون والمنظمون، وغيرهم من أصحاب المصالح للمساعدة في فهم وتقييم الأداء المالي للشركة.

في حين عرفه صالح (2023) بأنه عرض المعلومات المحاسبية بصورة مبهمة في التقارير المالية، سواء بشكل متعمد من خلال الممارسات الانتهازية للإدارة، أو بشكل غير متعمد ناتج عن عدم اتساق المعلومات المحاسبية أو تنوع عمليات الشركة، بما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات، واتساع الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين.

وقد عرفه حسن وآخرون (2024) بأنه نتاج لمجموعة من القرارات التي تتخذها الإدارة اعتماداً على سلوكها الانتهازي، بما يخدم أهدافها في التحكم فيما يتم نشره من معلومات والافصاح عنها في التقارير المالية، بما يحدث فجوة معلوماتية نتيجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، وبما يُعيق من قدرة أصحاب المصالح على معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة.

وفي ضوء ما سبق ومن واقع استعراض ما ورد من تعريفات لغموض التقارير المالية، **يرى الباحث** عدم وجود تعريف محدد لغموض التقارير المالية، فقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول وضع صيغة موحدة ومتفق عليها، حيث ركزت بعض الدراسات على نتائج غموض التقارير المالية دون توضيح أسبابه ودوافعه، بينما ركز البعض على الغموض المتعمد، في حين ركزت إحدى الدراسات على أسباب الغموض سواء كان متعمداً أو غير متعمد. وعلى الرغم من تعدد تلك التعريفات، إلا أنها تتفق في مضمونها على أن

غموض التقارير المالية يعني عدم وضوح المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير وافتقارها إلى الشفافية، بما يؤدي إلى صعوبة فهمها والاعتماد عليها من قبل مستخدمي المعلومات.

كذلك **يرى الباحث** أن الغموض المتعمد هو ما يشكل خطورة أكثر، لأنه عادة ما يكون مصحوباً بممارسات انتهازية، وتواطؤ وإجراءات احترازية لعدم اكتشافه. وبناءً عليه يمكن **تعريف غموض التقارير المالية من وجهة نظر الباحث** بأنه عبارة عن عدم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات، بما يؤدي إلى عدم وضوحها وافتقارها للملاءمة، وذلك نتيجة سعي الإدارة بشكل متعمد من خلال الممارسات الانتهازية إلى تشويش المعلومات المحاسبية وعرضها بصورة مبهمة، لإخفاء الطبيعة الدائمة للأخبار السيئة أو الطبيعة المؤقتة للأخبار الجيدة، بما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات، والحد من قدرة مستخدمي التقارير المالية على الوصول وفهم مؤشرات الأداء الحقيقي للشركة.

وفيما يتعلق **بمقاييس غموض التقارير المالية**، يمكن القول إن الغموض يُعد من الأمور التي يصعب قياسه بدقة بصورة مباشرة، ويُستعاض عن ذلك بمجموعة من المقاييس التقريبية البديلة، والتي تستخدم كمؤشر على مستوى غموض التقارير المالية. وتماشياً مع أدبيات الفكر المحاسبي ذات العلاقة، يمكن قياس غموض التقارير المالية في ضوء الدراسات السابقة (Wen, 2018; Ding et al. 2020; Baig et al.,2021; Kim & Yoo, 2022; Sharawi, 2023؛ الصاوي، 2022؛ النجار وبسيوني، 2023؛ علي، 2023؛ صالح، 2023؛ حسين، 2024)، من خلال عدة مقاييس مثل: (إدارة الأرباح من خلال القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، إدارة الأرباح الحقيقية، غموض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، عدم تماثل المعلومات، صعوبة قراءة التقارير المالية، إعادة إصدار القوائم المالية، تأخير الاعتراف بالخسارة المتوقعة، سلوك أسعار الأسهم، فروق العرض والطلب لأسعار الأسهم Bid-Ask Spread of Stock Prices أو ما يسمى بالفرق النسبي لسعر السهم، حجم تداول الأسهم، تشتت توقعات المحللين الماليين، ضعف هيكل الرقابة الداخلية، أو رأي مراقب الحسابات عن ضعف هيكل الرقابة الداخلية، جودة المراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات). وتعتمد الدراسة الحالية في تحليلها الأساسي على المجموع المتحرك لثلاث فترات زمنية من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، والناتجة عن استخدام نموذج جونز المعدل، كمقياس لغموض التقارير المالية.

وقد تناولت عدد من الدراسات العلاقة بين صعوبة قراءة التقارير المالية (كمقياس بديل لغموض التقارير المالية) أو شفافية التقارير المالية (كمقياس عكسي لغموض التقارير المالية) وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، والتي تعبر عن التكلفة التي يتحملها عميل المراجعة مقابل الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات والمتعلقة بمراجعة القوائم المالية، والتي تعد انعكاساً لجهود مراقب الحسابات،

ومقابلاً للمخاطر التي يتحملها أو مخاطر الأعمال الخاصة بعميل المراجعة (Alves, 2023). وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

أشارت دراسة Abernathy et al. (2019) إلى أنه إذا كانت التقارير المالية الأقل قابلية للقراءة تشير إلى وجود مخاطر مشاركة أعلى، فمن المتوقع أن يستجيب مراقب الحسابات لذلك من خلال بذل جهداً أكثر واستغراق وقتاً أطول لأداء عملية المراجعة وإصدار تقريرها، بما يترجم في شكل فرض أتعاب مراجعة أعلى.

وأكدت دراسة Kazemiolum et al. (2020) على ذلك، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة ببورصة طهران، حيث أشارت إلى أن تعقد التقارير المالية وصعوبة قراءتها، قد يؤدى إلى تقدير مرتفع للمخاطر من جانب مراقب الحسابات، بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهد والوقت في عملية المراجعة، مما يؤدي إلى تأخر إصدار تقرير المراجعة، ومطالبة مراقب الحسابات للشركات بأتعاب أعلى.

ومن خلال عينة تضمن 20678 مشاهدة لعدد من الشركات الأمريكية، خلال الفترة من 2000-2016، توصلت دراسة Xu et al. (2020) إلى أن العلاقة بين صعوبة قراءة التقارير المالية وأتعاب المراجعة تأخذ اتجاهين، ففي حين تؤدي صعوبة قراءة التقارير المالية إلى زيادة أتعاب المراجعة، نظراً لأن التقارير المالية الأكثر تعقيداً ستتطلب جهداً أكبر ووقتاً أكثر من قبل مراقب الحسابات، مما يؤدي إلى مطالبته للشركات بزيادة أتعاب المراجعة، فإن أتعاب المراجعة المرتفعة تؤدي إلى تحسين قابلية التقارير المالية للقراءة، ويرجع ذلك إلى ارتباط ارتفاع أتعاب المراجعة بتحسين جودة المراجعة، والتي تؤدي إلى اكتشاف التحريفات الجوهرية والحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، بما يؤدي إلى زيادة قابلية التقارير المالية للقراءة.

واختبر الجندي (2020) أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2015-2019، وقد توصل إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة. وهذا ما أكدته أيضاً دراسة حسين (2021)، حيث في تناولها للعلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2015 حتى 2019، توصلت الدراسة إلى أن قابلية التقارير المالية للقراءة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على أتعاب المراجعة، حيث يؤدي انخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة إلى زيادة أتعاب المراجعة.

وقد توصلت دراسة Blanco et al. (2021) إلى وجود علاقة عكسية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2004- 2015، حيث أشارت إلى أنه كلما انخفضت قابلية التقارير المالية للقراءة زادت أتعاب المراجعة، نتيجة زيادة مخاطر المراجعة وزيادة الجهود المبذولة من قبل مراقبي الحسابات لإتمام عملية المراجعة. وقد توصلت أيضاً دراسة طنطاوي (2021) إلى نفس النتيجة، حيث أشارت إلى أن التقارير المالية الأقل قابلية للقراءة تثير مخاوف مراقبي الحسابات، خاصة إذا كان ذلك نتيجة للتعتيم الإداري لإخفاء ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يقوم مراقبي الحسابات ببذل المزيد من جهود المراجعة لتقليل مخاطر المراجعة، بما يؤدي إلى فرض أتعاب إضافية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2015 حتى 2018.

ومن خلال عينة تضمنت 16047 مشاهدة لعدد من الشركات الصينية المدرجة خلال الفترة من 2011 حتى 2017، توصلت دراسة Wang et al. (2021) إلى وجود علاقة ثلاثية بين أتعاب المراجعة والجهد المبذول وقابلية التقارير المالية للقراءة، حيث يقوم مراقبي الحسابات بزيادة أتعاب المراجعة، نتيجة زيادة الجهد المبذول في عملية المراجعة، استجابة لارتفاع مستوى المخاطر الناتجة عن انخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة، وذلك على مستوى مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار، بينما الأمر يختلف على مستوى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4، حيث أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة في مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، حيث وجدت الدراسة أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والمتخصصين في الصناعة لا يزيدون من أتعاب المراجعة، عندما تكون التقارير المالية أقل قابلية للقراءة.

في حين توصلت دراسة Cho et al. (2022) إلى عدم وجود ارتباط بين صعوبة قراءة التقارير المالية وأتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الكورية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من 2002-2015، بإجمالي مشاهدات 2790 مشاهدة، حيث أشارت الدراسة إلى أن قابلية التقارير المالية للقراءة تُعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مراقبي الحسابات عند تخطيط أعمال المراجعة وتحديد أتعابها، ولكن بينما يبذل مراقبي الحسابات جهوداً إضافية وساعات عمل أكثر، لتخفيض مخاطر المراجعة المرتبطة بعدم شفافية التقارير المالية وصعوبة قراءتها وفهمها، فإنهم لا يتقاضون أتعاباً إضافية على ذلك.

بينما توصلت دراسة Prabhawa & Harymawan (2022) إلى وجود علاقة طردية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة، حيث كلما زادت قابلية التقارير المالية للقراءة كلما أدى ذلك إلى زيادة أتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة الإندونيسية خلال الفترة

من 2014-2018. وعلى العكس من ذلك، توصلت دراسة Rahman & Nadhirin (2022) إلى وجود علاقة عكسية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة، حيث يؤدي انخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة إلى زيادة مخاطر المراجعة، وبالتالي زيادة جهود وإجراءات المراجعة وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأندونيسية خلال الفترة من 2018-2019.

وقد توصلت دراسة طلخان (2022) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2017-2019، حيث أشارت إلى أن عدد صفحات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها تمثل الركيزة الأساسية لمراقبي الحسابات لتقدير مخاطر وجهود وأتعاب المراجعة، حيث تدفع مخاطر المراجعة مراقبي الحسابات إلى تضمين علاوة مخاطر في الأتعاب، نتيجة زيادة الوقت والجهد المبذولين في عملية المراجعة، بما ينعكس بدوره على أتعاب المراجعة ويؤدي إلى ارتفاعها. واتساقاً مع ذلك، توصلت دراسة عوض (2022) إلى نفس النتائج، حيث أشارت إلى وجود ارتفاع في أتعاب المراجعة في الشركات التي لديها تقارير مالية أقل قابلية للقراءة، وذلك نتيجة مطالبة مراقبي الحسابات بعلاوة إضافية للتخفيف من مخاطر المشاركة في عملية المراجعة ومقابلة الجهد المبذول، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 64 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من 2015-2020.

وقد اختبرت دراسة Frino et al. (2023) العلاقة بين عدم تماثل المعلومات – كأحد مقاييس غموض التقارير المالية – وأتعاب المراجعة، بالتطبيق على عينة مكونة من 218 شركة أمريكية مقيدة ببورصة نيويورك خلال الفترة من 2006- 2014، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات وأتعاب المراجعة، كذلك أشارت الدراسة إلى أن الشركات ذات التقارير المالية الأقل شفافية تحمل مخاطر أعلى، وبالتالي تزداد مخاطر المراجعة، ومن ثم يحتاج مراقب الحسابات إلى مجهود أكبر وساعات مراجعة أكثر، بما يؤدي إلى مطالبة مراقب الحسابات بتعويضات أعلى متمثلة في زيادة أتعاب المراجعة.

ومن خلال دراسة تجريبية لاختبار أثر الفساد داخل الشركات على أتعاب المراجعة، بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية خلال الفترة من 2008- 2017، أشارت دراسة Hu et al. (2023) أن فساد الشركات نتيجة ممارسات انتهازية للإدارة وضعف هيكل الرقابة الداخلية، يؤدي إلى انخفاض شفافية التقارير المالية، وبالتالي يزداد تعقد عملية المراجعة، بما يؤدي إلى قيام مراقب الحسابات ببذل المزيد من الجهد لإتمام عملية المراجعة، وبالتالي المطالبة بأتعاب مراجعة أعلى.

واجمالاً يخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى اتفاق معظمها ممن تناولوا العلاقة بين صعوبة قراءة التقارير المالية – كمقياس لغموض التقارير المالية – وأتعاب المراجعة (Abernathy et al., 2019; Kazemiolum et al., 2020; Xu et al., 2020; Blanco et al.,2021; Rahman & Nadhirin 2022; الجندي،2020؛ حسين، 2021؛ طنطاوي، 2021؛ طلخان، 2022؛ عوض، 2022)، إلى وجود تأثير إيجابي، حيث توصلوا إلى أن تعقد التقارير المالية وصعوبة قراءتها، يؤدي إلى تقدير مرتفع للمخاطر من قبل مراقب الحسابات، ويستجيب مراقب الحسابات لذلك من خلال بذل جهداً أكثر ووقتاً أطول لأداء عملية المراجعة وإصدار تقريرها، بما يترجم في شكل المطالبة بأتعاب مراجعة أعلى، كذلك أشارت دراسة Frino et al. (2023); Hu et al. (2023) ممن تناولوا العلاقة بين شفافية التقارير المالية وأتعاب المراجعة إلى وجود علاقة عكسية، في حين توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مختلفة، حيث أشارت دراسة Prabhawa & Harymawan (2022)، إلى وجود علاقة طردية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة، بينما توصلت دراسة Cho et al. (2022) إلى عدم وجود علاقة على الاطلاق، في حين توصلت دراسة Wang et al. (2021) أن الأمر يتوقف على حجم مكتب المراجعة، حيث أشارت إلى عدم وجود علاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة في ظل مراجعة الشركة من قبل إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

وبشأن بيئة التطبيق يلاحظ الباحث أن هناك تنوع في بيئات التطبيق، حيث طبقت بعض الدراسات في إيران مثل دراسة Kazemiolum et al. (2020)، والبعض الآخر في أمريكا مثل دراسة كل من Xu et al (2020); Blanco et al. (2021); Frino et al. (2023)، وبعضها في الصين مثل دراسة كل من Wang et al. (2021); Hu et al. (2023)، وبعضها في كوريا مثل دراسة Cho et al. (2022)، والبعض في إندونيسيا مثل دراسة كل من Rahman (2022); Prabhawa & Harymawan (2022) & Nadhirin، والبعض الآخر في مصر مثل دراسة كل من (الجندي، 2020؛ حسين، 2021؛ طنطاوي، 2021؛ طلخان، 2022؛ عوض، 2022). الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام بالعلاقة محل الدراسة على مستوى دول العالم.

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية لتلك الدراسات يلاحظ الباحث تنوع وحداثة تلك الفترة، حيث تراوحت الفترة الزمنية التي اعتمد عليها الباحث من عام 2019 إلى عام 2023، فعلى سبيل المثال تراوحت تلك الفترة من 2000– 2016 في دراسة Xu et al. (2020)، بينما تراوحت من 2006–2014 في دراسة Frino et al. (2023)، ومن 2008–2017 في دراسة Hu et al. (2023)، ومن 2015–2020 في دراسة عوض (2022). الأمر الذي يعكس حداثة موضوع الدراسة، والذي يؤكد على أهمية الدراسة الحالية هو استمرار تناول تلك العلاقة على مدار هذا المدى الزمني.

ومن ناحية المنهجية يُلاحظ استخدام أغلب الدراسات السابقة للمدخل التطبيقي من خلال تحليل التقارير المالية المنشورة، الأمر الذي يقود الباحث إلى اختبار فرضي البحث لاحقاً باستخدام نفس المنهجية.

وبشأن الدراسات الأجنبية والعربية من العلاقة محل الدراسة، اتضح للباحث وجود اهتمام من تلك الدراسات بتناول متغير قابلية التقارير المالية للقراءة وعلاقته بأتعاب المراجعة، في حين توجد ندرة في الدراسات العربية بصفة عامة، وندرة ملموسة شديدة في الدراسات المصرية بصفة خاصة، فيما يتعلق بدراسة واختبار العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، مما يعطي أهمية خاصة للدراسة الحالية. ونظراً لاتفاق معظم الدراسات السابقة على وجود تأثير إيجابي لغموض التقارير المالية على أتعاب مراجعة القوائم المالية، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث (H_1) في صورته البديلة على النحو التالي:

H_1: "يؤثر غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابياً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة".

7-2 تحليل الدراسات التي تناولت أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، واشتقاق الفرض الثاني للبحث (H_2)

يدخل ضمن مجالات اهتمام الدراسة الحالية، دراسة واختبار أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، ومن خلال مراجعة وتحليل الأدبيات المحاسبية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وكل من غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة. يستعرض الباحث فيما يلي أهم ما توصلت إليه تلك الدراسات، وذلك على النحو التالي:

7-2-1 تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وغموض التقارير المالية

يسعى مديري الشركات وفقاً لنظرية الوكالة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب باقي الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ووفقاً لفرضية الانضباط الإداري فإن تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة، يتطلب وجود قواعد حوكمية تمثل آلية تعزز الرقابة وتنظم العلاقة بين تلك الأطراف، بما يحد من السلوك الانتهازي للإدارة وعدم تماثل المعلومات، حيث تقوم آليات الحوكمة الجيدة للشركات بدور هام في الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية، حيث يؤدي زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات إلى تقييد ميل المديرين لحجب وإخفاء الأخبار السلبية والأداء السيء (الصاوي، 2022؛ شرف، 2022).

وتأكيداً على ذلك أشارت دراسة حامد (2023) أن إضفاء الشفافية على التقارير المالية، وتحسين جودة الإفصاح، لا تتحقق إلا بتبني الشركات لآليات حوكمة جيدة، حيث تقوم آليات الحوكمة بدور هام وحيوي في استعادة البيئة المعلوماتية المثالية، والتي تنخفض بها حالة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات.

فمع حدوث العديد من الفضائح والانهيارات المالية لكبرى الشركات على مستوى دول العالم ونقص الشفافية، أدى ذلك لزيادة الوعي والاهتمام بحوكمة الشركات، باعتبارها آلية لحماية الحقوق، والحد من غموض التقارير المالية. حيث يُنظر لحوكمة الشركات على أنها النظام الذي يتم من خلاله إحكام الرقابة والسيطرة على الشركة، لتوفير نظام من المساءلة والشفافية داخل الشركة، بما يؤدي إلى حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

وقد هدفت دراسة Armstrong et al.(2016) إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية لعينة من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية، حيث إن الحوكمة الجيدة للشركات تحد من الممارسات الانتهازية للإدارة وتقلل من عدم تماثل المعلومات الناتجة عن مشكلة الوكالة، بما يؤدي بدوره إلى زيادة شفافية التقارير المالية.

وفي دراستها واختبارها للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات الداخلية والمتمثلة في (هيكل الملكية، حجم واستقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومدة بقاؤه في الشركة) وبين شفافية التقارير المالية (كمقياس عكسي لغموض التقارير المالية)، بالتطبيق على عينة مكونة من 67 شركة مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من 2006–2012، توصلت دراسة Kohansal et al. (2017) إلى وجود علاقة طردية بين كل من تركز الملكية، والملكية المؤسسية، واستقلالية مجلس الإدارة، ومدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، وبين شفافية التقارير المالية، في حين توجد علاقة عكسية بين كل من حجم مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي، وبين شفافية التقارير المالية.

ومن خلال عينة تضمنت 20235 مشاهدة لعدد من الشركات الصينية خلال الفترة من 2000–2014، لاختبار العلاقة بين بعض آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (خصائص مجلس الإدارة، وجودة المراجعة) وغموض الأرباح، توصلت دراسة Yeung & Lento (2020) إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الالتزام الحوكمي للشركات وغموض الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الالتزام الحوكمي للشركات متمثلة في خصائص مجلس الإدارة مثل (عدد الأعضاء المستقلين، كبر حجم المجلس، عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي)، وجودة المراجعة (انتماء مكتب المراجعة لأحد مكاتب الأربعة الكبار، خبرة مراقب الحسابات وتخصصه الصناعي، رأي مراقب الحسابات) إلى الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة وعدم تماثل المعلومات، بما يؤدي إلي زيادة الشفافية وانخفاض مستوى غموض الأرباح.

وقد أشارت دراسة حسين (2020) بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2012–2018، إلى أن انخفاض مستوى غموض التقارير المالية سوف يعكس بشكل دائم

الارتفاع في مستوى جودة آليات الحوكمة، كذلك أوضحت الدراسة أن ارتفاع أو انخفاض خطر انهيار سعر سهم الشركة، لن يرجع بالأساس وبشكل مباشر إلى التغير في مستوى غموض التقارير المالية، وأداء المسئولية الاجتماعية، ودرجة ممارسات التجنب الضريبي، وإنما يرجع كذلك إلى التغير في مستويات جودة آليات الحوكمة.

وفي اختبارها للعلاقة بين حوكمة الشركات وصعوبة قراءة التقارير المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من 15 شركة مدرجة في بورصة غانا خلال الفترة من 2008–2017، توصلت دراسة Gu & Dodoo (2020) إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وصعوبة قراءة التقارير المالية، حيث أوضحت الدراسة أن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات يعمل على تحسن قابلية التقارير المالية للقراءة، وأن ضعف آليات الحوكمة وانخفاض مستوى الالتزام الحوكمي، يمنح مديري الشركات الفرصة للتعتيم أو التشويش على المعلومات، مما يؤدي إلى صعوبة قراءة التقارير المالية.

ومن خلال تحليل بيانات عينة مكونة من 137 شركة مقيدة بالبورصة الماليزية، خلال الفترة من 2008–2019، توصلت دراسة Iqbal et al. (2022) إلى أن خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة الداخلية للشركات، والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وعدد اجتماعاته، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي)، تؤثر بشكل كبير على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال زيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

وقد بحثت دراسة Hewage & Amarasekara (2022) اختبار العلاقة بين بعض آليات الحوكمة الداخلية للشركات والمتمثلة في (حجم واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، حجم واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وخبرتهم المحاسبية)، وبين جودة التقارير المالية، مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 209 شركة مقيدة ببورصة كولومبو في سريلانكا، خلال الفترة من 2017–2020 بإجمالي مشاهدات 836 مشاهدة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن زيادة الخلفية المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، يؤدي إلى الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، ومن ثم زيادة شفافية وجودة التقارير المالية، في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، بينما لا توجد أي علاقة بين باقي الآليات وجودة التقارير المالية.

وفي دراستها للعلاقة بين بعض آليات الحوكمة الداخلية للشركات والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، عدد الاجتماعات، تركز الملكية، حجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها)، ومدى قابلية التقارير المالية

للقراءة، بالتطبيق على عينة من الشركات العمانية خلال الفترة من 2014-2018، توصلت دراسة Dalwai et al.,(2023) إلى وجود علاقة طردية بين كل من تنوع الملكية، وحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها، وبين قابلية التقارير المالية للقراءة، حيث أوضحت الدراسة أنه كلما زاد تنوع الملكية، وزاد حجم لجنة المراجعة، وازدادت عدد مرات اجتماعاتها، كلما زادت قابلية التقارير المالية للقراءة، في حين أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته وبين قابلية التقارير المالية للقراءة، حيث أوضحت الدراسة أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة وزادت عدد مرات اجتماعاته، كلما أدى ذلك إلى تعقد وصعوبة قراءة التقارير المالية.

ومن خلال عينة تضمنت 672 مشاهدة لعدد من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2014-2019، لاختبار العلاقة بين بعض آليات حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية، مقاسة بجودة الاستحقاقات، توصلت دراسة Hassaan & Salah (2023) إلى وجود علاقة طردية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها، وبين شفافية التقارير المالية، في حين أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وشفافية التقارير المالية، بينما لا توجد علاقة معنوية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وشفافية التقارير المالية.

كذلك اختبرت دراسة Salehi et al. (2023) العلاقة بين حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من 35 شركة مقيدة بالبورصة العراقية خلال الفترة من 2012-2018، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، واستقرار الفريق الإداري، ومكافآت مجلس الإدارة، وبين شفافية التقارير المالية، وفي المقابل أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كل من خبرة مجلس الإدارة، وخبرة لجنة المراجعة، وتشتت الملكية الإدارية، وبين شفافية التقارير المالية. وعلى عكس ذلك توصلت دراسة Tahir et al. (2023) إلى وجود علاقة طردية، حيث أشارت إلى أن آليات الحوكمة الجيدة والمتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، تؤدي إلى تحسين شفافية التقارير المالية، ومن ثم الحد من عدم تماثل المعلومات، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 154 شركة باكستانية مدرجة، بإجمالي مشاهدات 1386 مشاهدة، خلال الفترة من 2011-2019.

وباستخدام عينة مكونة من 50 شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2015-2020، هدفت دراسة حامد (2023) إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على قابلية الإفصاحات النصية للقراءة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وقابلية الإفصاحات النصية للقراءة، حيث أشارت الدراسة إلى أن آليات الحوكمة والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، عدد

الأعضاء التنفيذيين، حجم لجنة المراجعة، وجودة المراجعة) تؤثر ايجابياً على قابلية الإفصاحات النصية للقراءة، وتؤدي إلى الحد من تعقد التقارير المالية.

وفي دراستها لأثر آليات حوكمة الشركات على قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة، بالتطبيق على عينة من شركات النفط والغاز المدرجة بالبورصة النيجيرية خلال الفترة من 2012–2021، توصلت دراسة Unyime & Akpan (2023) إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة له تأثير معنوي على قابلية التقارير المالية للقراءة، في حين لم يكن لحجم مكتب المراجعة، وتركز الملكية أي تأثير معنوي على قابلية التقارير المالية للقراءة.

ومن خلال دراسة تطبيقية تضمنت 48 شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية بإجمالي مشاهدات 288 مشاهدة خلال الفترة من 2016–2021 توصلت دراسة سليمان (2024) إلى أن الشركات التي تزيد بها ممارسات إدارة الأرباح تكون درجة تعقد تقاريرها المالية مرتفعة، كذلك أشارت الدراسة إلى أن وجود آليات حوكمة قوية تقل من فرص الإدارة في الممارسات الانتهازية والتلاعب بالأرباح، بما يؤدي إلى انخفاض فرص تعقد وغموض التقارير المالية.

وقد توصلت دراسة Saha (2024) إلى أن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات من خلال آلياتها الداخلية المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في (زيادة حجم مجلس الإدارة، وزيادة عدد الأعضاء المستقلين به، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي، وزيادة نسبة التمثيل النسائي في المجلس)، يؤدي إلى الحد من الممارسات الانتهازية وعدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 100 شركة هندية خلال الفترة من 2014–2018.

7–2–2 تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة

هدفت دراسة Hassan et al (2014) إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وأتعاب مراجعة القوائم المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من37 شركة باكستانية مقيدة خلال الفترة من 2009–2012، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية، حيث أشارت الدراسة إلى أنه كلما زادت الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، كلما أدى ذلك إلى زيادة أتعاب المراجعة، وقد أوضحت الدراسة أن السبب وراء ذلك يرجع إلى أن غالبية الشركات الباكستانية المقيدة بالبورصة ذات الحوكمة الجيدة، تقوم بتعيين مكاتب المراجعة الأربعة الكبار كمراجع خارجي لها، لضمان الحصول على جودة مراجعة مرتفعة، بما يؤدي إلى تحملها بأتعاب مراجعة عالية.

وقد هدفت دراسة Farooq et al. (2018) إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على أتعاب مراجعة القوائم المالية، بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة الباكستانية خلال الفترة من 2007–2011،

وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة خصائص مجلس الإدارة، والتي تقاس من خلال (حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته واستقلالية أعضاؤه ، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي)، تؤثر ايجابياً على أتعاب المراجعة، حيث كلما زادت جودة خصائص مجلس الإدارة، كلما زاد حرص أعضاؤه في الحصول على مراجعة عالية الجودة، وذلك للحصول على مزيد من التأكيدات حول جودة التقارير المالية، مما يزيد من أتعاب المراجعة، في حين أن جودة لجنة المراجعة والتي تقاس من خلال (حجم لجنة المراجعة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، تخفض من أتعاب المراجعة، ويرجع ذلك إلى أن لجنة المراجعة عالية الجودة ستضمن إعداد تقارير مالية عالية الجودة، والتي تخفض من مخاطر عملية المراجعة، مما يؤدي إلى تخفيض جهود مراقبي الحسابات، وبالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

وبالتطبيق على عينة مكونة من307 شركة من الشركات البريطانية المدرجة في بورصة لندن خلال الفترة من 2000–2009، اختبرت دراسة Al–Najjar (2018) العلاقة بين بعض آليات الحوكمة الداخلية مثل (حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، واستقلالية لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها) على أتعاب مراجعة القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية دور آليات الحوكمة في تحديد أتعاب المراجعة، حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وبين أتعاب المراجعة، بينما توجد علاقة عكسية بين استقلالية لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة.

وقد هدفت دراسة Nehme & Jizi (2018) إلى اختبار أثر بعض آليات الحوكمة الداخلية متمثلة في (حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة، استقلالية لجنة المراجعة) على أتعاب المراجعة وجودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 113 مؤسسة مالية مدرجة ببورصة لندن خلال الفترة من 2011–2015 بإجمالي مشاهدات 565 مشاهدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وارتفاع عدد أعضائهم المستقلين، يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة وجودة التقارير المالية، ويرجع ذلك لحرصهم الشديد في الحصول على جودة مراجعة مرتفعة لتعزيز قدرتهم على المراقبة وحماية حقوق أكبر عدد ممكن من أصحاب المصالح، كذلك أشارت الدراسة إلى أن زيادة نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة، يؤدي إلى الحد من التلاعب والتحريفات في القوائم المالية، بما ينعكس ايجاباً على مخرجات النظام المحاسبي في الشركة، مما يقلل من مخاطر المراجعة، ومن جهد ووقت مراقبي الحسابات، وبالتالي تقل أتعاب المراجعة.

وفي دراستها لاختبار العلاقة بين بعض خصائص مجلس الإدارة متمثلة في (استقلالية مجلس الإدارة، وتركز الملكية) وأتعاب المراجعة، بالتطبيق على عينة مكونة من 90 شركة مقيدة ببورصة طهران، بإجمالي مشاهدات 540 مشاهدة، خلال الفترة من 2009–2014، توصلت دراسة Salehi et al. (2018) إلى عدم وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى أن المديرين الذين يستثمرون

في الشركات التي تخضع لإدارتهم، ليس لديهم أي تأثير على أتعاب المراجعة، بمعنى أخر لا توجد أي علاقة بين ملكية مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وأتعاب المراجعة.

ومن خلال عينة تضمنت 46 بنكاً ومؤسسة مالية غير مصرفية ببنجلادش بإجمالي مشاهدات 230 مشاهدة، خلال الفترة من 2013–2017، لاختبار أثر بعض آليات حوكمة الشركات الداخلية على أتعاب مراجعة القوائم المالية، توصلت دراسة Ghosh (2019) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة، وزيادة نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة، وزيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة، تؤثر تأثيراً ايجابياً على أتعاب المراجعة، ويرجع ذلك لحرص أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ذو نسبة التمثيل النسائي الكبيرة، والتي تكون أكثر حساسية للقضايا الأخلاقية والانحرافات المالية، على سلامة المعلومات المحاسبية، وكيفية أداء عملية المراجعة، حفاظاً على سمعتهم وتجنباً للمسئولية القانونية، وبالتالي تزداد رغبتهم في الحصول على مراجعة ذات جودة مرتفعة، والتي تتطلب جهد وساعات عمل أكثر، مما يزيد من تكلفة المراجعة، وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة، في حين أشارت الدراسة إلى أن حجم لجنة المراجعة، واستقلالية أعضائها، وعدد اجتماعاتها، تؤثر تأثيراً سلبياً على أتعاب المراجعة.

وفي دراستها لاختبار العلاقة بين الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، واستقلالية لجنة المراجعة) وأتعاب مراجعة القوائم المالية، بالتطبيق على قطاع التأمين في بنجلاديش، من خلال عينة مكونة من 40 شركة من شركات التأمين المقيدة، توصلت دراسة Haque et al.(2019) إلى وجود علاقة طردية، حيث كلما زاد حجم مجلس الإدارة وازداد عدد الأعضاء المستقلين به، بالإضافة إلى زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين، كلما زاد حرصهم على المطالبة بجودة مراجعة مرتفعة، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة.

وبالتطبيق على عينة مكونة من39 شركة مدرجة في البورصة البرتغالية، 104 شركة مدرجة في البورصة الاسبانية، خلال الفترة من2013–2015، توصلت دراسة Silva et al. (2019) إلى أنه بالنسبة للشركات الاسبانية أدى ارتفاع مستوى الالتزام الحوكمي للشركات، إلى الحد من مخاطر الرقابة، وبالتالي انخفاض أتعاب المراجعة، كذلك كلما زادت عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة، كلما زاد الطلب على مراجعة ذات جودة مرتفعة، مما يؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة، في حين أظهرت نتائج الدراسة التي تمت على الشركات البرتغالية إلى عدم وجود علاقة بين آليات حوكمة الشركات وأتعاب مراجعة القوائم المالية.

بينما توصلت دراسة Onatuyeh & Ukolobi (2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وبين أتعاب المراجعة، حيث أشارت الدراسة إلى

أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وزادت عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة، كلما أدى ذلك إلى حرص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على تحسين البيئة الرقابية، للحد من الممارسات الانتهازية، ومن ثم زيادة الطلب على خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة، والتي بدورها تحمل الشركة بأتعاب مرتفعة، في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ولكنها غير ذات دلالة إحصائية، بين نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 107 شركة من الشركات النيجيرية المقيدة، خلال الفترة من 2009–2018، بإجمالي مشاهدات 1070 مشاهدة.

وفي سياق بعض آليات الحوكمة الداخلية للشركة متمثلة في (حجم مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي)، وتأثيرها على أتعاب المراجعة، استهدفت دراسة Hajeb et al. (2021) اختبار العلاقة بين مستوى الالتزام الحوكمي للشركات وأتعاب المراجعة، بالتطبيق على عينة من الشركات الإيرانية المدرجة ببورصة طهران، والتي تضم 93 شركة خلال الفترة من 2011–2020، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية، حيث أشارت الدراسة إلى أنه في ظل الدور المزدوج للمدير التنفيذي، وزيادة حجم مجلس الإدارة، يساهم ذلك في التركيز على الأداء الاقتصادي للشركة، وتجنب السلوك الانتهازي، بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المرتبطة بالشركة، وبالتالي تنخفض مخاطر وأتعاب المراجعة.

وفي دراستها للدور المعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، بالتطبيق على عينة مكونة من 70 شركة من شركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2014– 2019، توصلت دراسة مشابط (2021) إلى أن كفاءة حوكمة الشركات تؤثر على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، ولكنه تأثير غير معنوي، ويرجع ذلك نتيجة انخفاض درجة كفاءة حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية في كل من البرتغال وإسبانيا خلال الفترة من 2010–2021، اختبرت دراسة Alves (2023) العلاقة بين الملكية الإدارية كأحد آليات حوكمة الشركات الداخلية وأتعاب المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية، حيث أشارت الدراسة إلى أن زيادة نسبة الملكية الإدارية تؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة، وأوضحت الدراسة أن الملكية الإدارية تعتبر من الآليات الفعالة لمعالجة مشكلة الوكالة، حيث كلما زادت نسبة الملكية الإدارية كلما أدى ذلك إلى انخفاض الممارسات الانتهازية للإدارة، وبالتالي تنخفض التحريفات الجوهرية، بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المرتبطة بالشركة محل المراجعة، وبالتبعية تنخفض مخاطر المراجعة، وبالتالي تقل إجراءات المراجعة، وتنخفض جهود وساعات عمل مراقب الحسابات، مما يؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة.

وقد توصلت دراسة Tang (2023) من خلال عينة مكونة من 78 شركة مقيدة ببورصة هونج كونج الصينية خلال الفترة من 2001-2008، إلى وجود علاقة عكسية بين بعض آليات حوكمة الشركات متمثلة في استقلالية مجلس الإدارة وصغر حجمه، وبين أتعاب مراجعة القوائم المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مع صغر حجم المجلس، يؤدي إلى الحد من مشكلة الوكالة، من خلال تقييد السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم تنخفض المخاطر المتعلقة بالشركة، بما ينعكس على جهود مراقبي الحسابات، ويؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة.

في حين أشارت دراسة Tai (2023) إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الالتزام الحوكمي للشركات وأتعاب المراجعة، حيث أوضحت الدراسة أن الشركات ذات مستوى الأداء الحوكمي الأعلى، تتطلب تقارير مالية ذات جودة مرتفعة، وبالتالي تسعى للتعاقد مع مكاتب مراجعة ذات جودة مرتفعة، والتي تضاعف جهودها وساعات عملها لتوفير ذلك المتطلب، مما يترجم في شكل أتعاب مراجعة مرتفعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات التايوانية المقيدة، بإجمالي مشاهدات 5979 مشاهدة خلال الفترة من 2016-2021.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية، أو قابلية التقارير المالية للقراءة (كمقاييس عكسية لغموض التقارير المالية)، فبينما يرى البعض Armstrong et al. (2016); Yeung & Lento (2020); Iqbal et al. (2022); Unyime & Akpan (2023); Saha (2024)؛ حسين (2020)؛ سليمان (2024) وجود علاقة طردية، بسبب أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وكبر حجم المجلس، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي، تؤدي إلى الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وتخفض من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة شفافية التقارير المالية، وزيادة قابليتها للقراءة، يرى البعض الآخر Kohansal et al. (2017); Hewage & Amarasekara (2022); Dalwai et al., (2023); Hassaan & Salah (2023); Salehi et al. (2023) وجود علاقة عكسية، في حين يرى البعض Hewage & Amarasekara (2022) عدم وجود علاقة.

كذلك يتضح للباحث وجود تباين أيضاً في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وأتعاب مراجعة القوائم المالية، فبينما يرى البعض Hassan et al (2014); Farooq et al. (2018); Al-Najjar (2018); Nehme & Jizi (2018); Haque et al. (2019); Onatuyeh & Ukolobi (2020); Tai (2023) وجود علاقة طردية بين مستوى الالتزام الحوكمي للشركات وأتعاب المراجعة، وذلك بسبب أن مجالس الإدارات في الشركات التي تتمتع بمستوى مرتفع من الالتزام الحوكمي تتطلب مراجعة ذات جودة مرتفعة، وهذا يؤدي إلى زيادة جهد مراقبي الحسابات وزيادة ساعات عمل

المراجعة، مما يزيد من أتعاب المراجعة. يرى البعض الآخر (Silva et al. (2019 (بالتطبيق على عينة من الشركات الاسبانية) Hajeb et al. (2021); Alves (2023); Tang (2023) وجود علاقة عكسية، حيث إن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات ينعكس إيجاباً على كفاءة الشركة، ويزيد من فعالية البيئة الرقابية، مما يحسن من جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية ويقلل من مخاطر المراجعة، بما يؤدي إلى تخفيض جهد ووقت مراقبي الحسابات، وبالتالي تنخفض أتعاب المراجعة. في حين يرى البعض (Salehi et al. (2018; Silva et al. (2019 (بالتطبيق على عينة من الشركات البرتغالية) عدم وجود علاقة على الاطلاق.

وبالنسبة لتأثير مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، فكما سبق التوضيح أن معظم الدراسات السابقة توصلت إلى أن العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة علاقة طردية، وبما أن نظرياً العلاقة بين حوكمة الشركات وأتعاب المراجعة علاقة غير واضحة وغير محددة الاتجاه، فقد يؤدي زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات إلى التأثير الإيجابي على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، أي تُقوي هذه العلاقة، وقد يحدث ذلك في حالة أن تكون العلاقة بين الحوكمة والأتعاب علاقة سلبية. أو قد يؤدي زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات إلى التأثير السلبي على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، أي تُضعف هذه العلاقة. وقد يحدث ذلك في حالة أن تكون العلاقة بين الحوكمة والأتعاب علاقة إيجابية.

وبشأن بيئة التطبيق يلاحظ الباحث أن هناك تنوع في بيئات التطبيق، حيث تم تطبيق بعض الدراسات في أمريكا مثل دراسة Armstrong et al. (2016)، والبعض في إيران مثل دراسة كل من Kohansal et al. (2017); Salehi et al. (2018); Hajeb et al. (2021)، وبعضها في الصين مثل دراسة كل من Yeung & Lento (2020); Tang (2023)، والبعض الآخر في غانا مثل دراسة Gu & Dodoo (2020)، وبعضها في عمان مثل دراسة Dalwai et al., (2023)، والبعض في ماليزيا مثل دراسة Iqbal et al. (2022)، وبعضها في سريلانكا مثل دراسة Hewage & Amarasekara (2022)، والبعض الآخر في العراق مثل دراسة Salehi et al. (2023)، والبعض في باكستان مثل دراسة كل من Hassan et al (2014); Farooq et al. (2018); Tahir et al. (2023)، وبعضها في نيجيريا مثل دراسة كل من Onatuyeh & Ukolobi (2020); Unyime & Akpan (2023)، وبعضها في إنجلترا مثل دراسة كل من Al-Najjar (2018); Nehme & Jizi (2018)، والبعض الآخر في بنجلادش مثل دراسة كل من(2019) .Haque et al ;(2019) Ghosh، والبعض في البرتغال وإسبانيا مثل دراسة Alves (2023)، وبعضها في تايوان مثل دراسة Tai (2023)، والبعض في الهند مثل دراسة Saha (2024)، والبعض الآخر في مصر مثل دراسة كل من حسين

(2020)، Hassaan & Salah (2023)، حامد (2023)، مشابط (2021). الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام بالعلاقة محل الدراسة على مستوى دول العالم.

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية لتلك الدراسات يلاحظ الباحث تنوع وحداثة تلك الفترة، حيث تراوحت الفترة الزمنية التي اعتمد عليها الباحث من عام 2014 إلى عام 2024، فعلى سبيل المثال تراوحت تلك الفترة من عام 2000-2014 في دراسة Yeung & Lento (2020)، وتراوحت من 2009-2012 في دراسة Hassan et al (2014)، ومن 2007-2011 في دراسة Farooq et al. (2018)، ومن 2013-2015 في دراسة Silva et al. (2019)، بينما تراوحت من 2014-2018 في دراسة Dalwai et al., (2021)، وتراوحت من 2008-2019 في دراسة Iqbal et al. (2022)، وتراوحت من 2017-2020 في دراسة Hewage & Amarasekara (2022)، وتراوحت من 2011-2019 في دراسة Tahir et al. (2023)، في حين تراوحت من 2014-2018 في دراسة Saha (2024). الأمر الذي يعكس استمرار الأدبيات المحاسبية على الاهتمام بالعلاقة محل الدراسة، والذي يؤكد على أهمية الدراسة الحالية هو استكمال تناول تلك العلاقة على مدار هذا المدى الزمني.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أنه على الرغم من أن حوكمة الشركات أخذت اهتماماً كبيراً في الأدب المحاسبي، إلا أن أدبيات الفكر المحاسبي التطبيقي المعنية بهذا المجال على مستوى الدراسات الأجنبية والعربية- في حدود علم الباحث واطلاعه - لم توليه الاهتمام الكافي عند دراسة العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، وبالتالي توجد ندرة في الدراسات العربية بصفة عامة، وندرة ملموسة شديدة في الدراسات المصرية بصفة خاصة، التي تناولت اختبار الأثر التفاعلي لمستوى الالتزام الحوكمي للشركات وغموض التقارير المالية على أتعاب مراجعة القوائم المالية، حيث اقتصرت بعض الدراسات على اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين كل من غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة بشكل منفرد كل على حدة وليس بشكل متكامل.

ولاختبار تلك العلاقة بشكل متكامل في البيئة المصرية يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث (H_2) في صورته البديلة على النحو التالي:

H_2:"يختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة باختلاف مستوى التزامها الحوكمي".

وإجمالاً يخلص الباحث مما سبق أن غموض التقارير المالية أو انخفاض شفافيتها يرتبط بالتشويش المتعمد للمعلومات المحاسبية وعرضها بصورة مبهمة وغير واضحة، من خلال الممارسات الانتهازية للإدارة، بما يسهم في عدم تماثل المعلومات، وزيادة مخاطر أعمال عميل المراجعة وزيادة مخاطر

المراجعة، بما يؤدي إلى زيادة تعقد عملية المراجعة، وبالتالي تحتاج عملية مراجعة القوائم المالية التي تتسم بالغموض أو افتقار الشفافية، إلى مراقبي حسابات على مستوى مرتفع من التأهيل العلمي، والخبرة العملية، بجانب بذلهم المزيد من الجهد والوقت من أجل التخطيط للمراجعة والحصول على أدلة المراجعة وإعداد تقرير المراجعة، الأمر الذي قد يستتبعه قيامهم بالمطالبة بزيادة أتعاب المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك هناك سؤال يطرح نفسه، وهو هل العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة ستتأثر في ظل اختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات؟ حيث اتجهت الدراسات السابقة إلى البحث عن الأثر المباشر لآليات الحوكمة سواء على غموض التقارير المالية أو على أتعاب المراجعة بشكل منفرد. وبالتالي هناك ندرة في الدراسات التي تناولت دراسة واختبار العلاقة المباشرة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، بالإضافة إلى دراسة واختبار الأثر غير المباشر لمستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير مُعدل على العلاقة بين غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة. مما يعطي أهمية خاصة للدراسة الحالية، وهو ما دفع الباحث إلى دراسة واختبار أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، أي دراسة الأثر التفاعلي المشترك لمستوى الالتزام الحوكمي وغموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة، خاصة في ظل اهتمام الدولة المصرية بضرورة تدعيم فكر وتطبيقات الحوكمة، طبقاً لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية. وهذا ما سيتم تناوله في الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فرضي البحث.

8- الدراسة التطبيقية

8-1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى، حيث سيتم تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2019 حتى عام 2022، كذلك يتم في هذا الجزء عرض أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضي البحث، نماذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها، التحليل الإضافي، تحليل الحساسية، وذلك على النحو التالي:

8-2 أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فرضي البحث، وذلك من خلال اختبار أثر غموض التقارير المالية (المتغير المستقل) على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة (المتغير التابع)، بالإضافة

إلى اختبار أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات (المتغير المعدل) على هذه العلاقة التأثيرية، وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

3-8 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يشمل مجتمع الدراسة شركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم إجراء الدراسة التطبيقية ودراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة من عام 2019 حتى عام 2022، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في اختيارها الضوابط الآتية: الاقتصار على الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب المراجعة الخاصة العاملة في مصر، ولذلك تم استبعاد الشركات التي يتم مراجعتها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، أن تتوافر التقارير المالية للشركات بانتظام خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى توافر بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، توافر محاضر اجتماعات الجمعيات العامة للشركات محل الدراسة وتقارير مجالس الإدارة خلال سنوات الدراسة، من أجل الحصول على قيمة الأتعاب السنوية للمراجعة، ألا تكون الشركة قد حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة، أن يكون قد مضى على قيد الشركة بالبورصة المصرية أكثر من 5 سنوات، أن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري، أن تنتهى السنة المالية للشركة في12/31 من كل عام، تم استبعاد الشركات التابعة لقطاعي البنوك والخدمات المالية، نظراً لاختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات، واختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها. وقد أسفر تطبيق تلك الضوابط عن اختيار عدد 56 شركة من القطاعات المختلفة لتمثل عينة الدراسة بإجمالي مشاهدات 224 مشاهدة.

ويوضح الجدول التالي بيان بالقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة محل الدراسة، وكذلك عدد شركات العينة، والمشاهدات، ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة:

جدول 1: التصنيف القطاعي لعينة البحث

م	القطاع	عدد شركات العينة	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
1	موارد أساسية	8	32	14.2%
2	رعاية صحية وأدوية	6	24	10.7%
3	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4	16	7.1%
4	عقارات	8	32	14.3%
5	سياحة وترفيه	3	12	5.4%
6	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	3	12	5.4%
7	أغذية ومشروبات وتبغ	5	20	8.9%

م	القطاع	عدد شركات العينة	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
8	تجارة وموزعون	2	8	3.6%
9	خدمات النقل والشحن	3	12	5.4%
10	خدمات تعليمية	1	4	1.8%
11	مقاولات وانشاءات هندسية	4	16	7.1%
12	منسوجات وسلع معمرة	3	12	5.4%
13	مواد بناء	4	16	7.1%
14	ورق ومواد تعبئة وتغليف	2	8	3.6%
الإجمالي		56	224	100%

8-4 مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية على التقارير السنوية للشركات، والتي تم جمعها من خلال موقع البورصة المصرية، الموقع الإلكتروني للشركات، موقع شركة مصر لنشر المعلومات، موقع معلومات مباشر مصر.

8-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS مع الاستعانة بالأساليب الآتية:

- أساليب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov–Smirnov لاختبار صلاحية النموذج ومعرفة مدى اقتراب بيانات المتغيرات المتصلة من التوزيع الطبيعي.
- اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لتحديد مدى وجود ازدواج خطى بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.
- تحليل الارتباط الخطى لبيرسون لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها.
- تحليل الانحدار الخطى البسيط والمتعدد لبناء نموذج يبين العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويستخدم في تحليل الانحدار الخطى الأساليب الآتية: معامل التحديد R^2 وهو بمثابة مؤشر على العلاقة التفسيرية للنموذج، اختبار (F- test) لاختبار جوهرية نموذج الانحدار ككل، اختبار (T -test) لاختبار معنوية متغيرات الدراسة كل على حدة.

8-6 نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراته

8-6-1 نموذج الدراسة

في ضوء ما تم استعراضه بمشكلة البحث، وبغرض تحقيق أهدافه واختبار فرضيه، تم صياغة نموذج للدراسة، ويشمل المتغير المستقل، المتغير التابع، المتغير المعدل، وذلك في ظل وجود بعض المتغيرات الرقابية التي تعمل على ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد تم بناء نموذج الدراسة في ظل التحليل الأساسي كما يظهر بالشكل التالي:

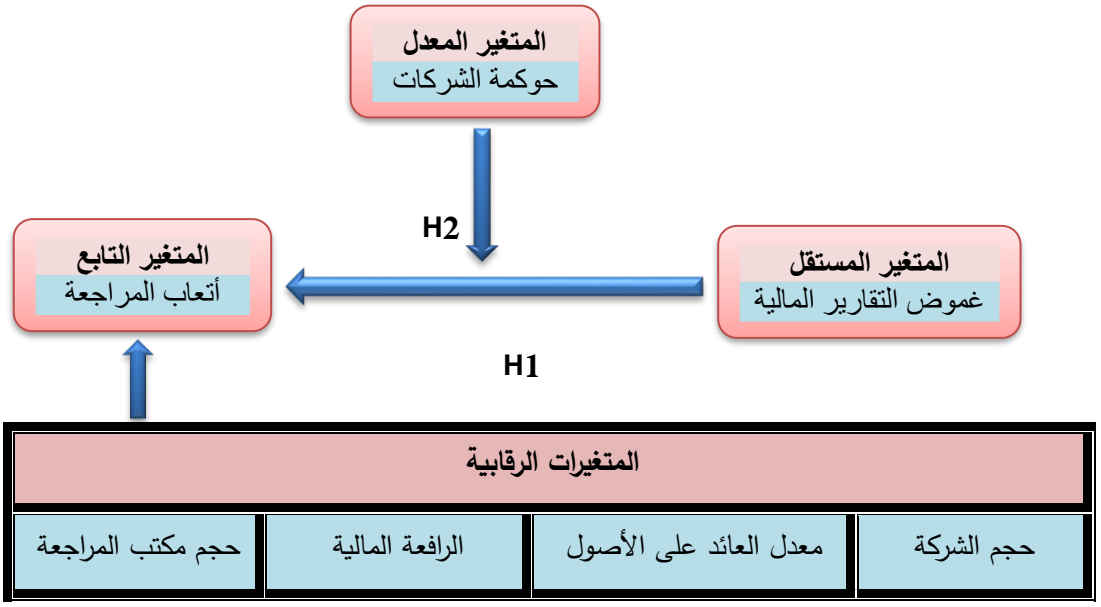

شكل 1: نموذج الدراسة في ظل التحليل الأساسي

(المصدر: من إعداد الباحث)

8-6-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

8-6-2-1 المتغير المستقل: غموض التقارير المالية Financial Reports Opacity (FRO)

يمثل غموض التقارير المالية وفقاً لأهداف الدراسة وفرضيها، المتغير المستقل، وتماشياً مع الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي التطبيقي ذات العلاقة (حسين، 2020؛ السواح، 2022؛ يونس، 2022؛ النجار، بسيوني، 2023؛ حسين، 2024؛ Ding et al., 2020; Chae et al., 2020; Yeung & Lento (2020); Diantini et al., 2022)، اعتمدت الدراسة الحالية في قياسها المحاسبي لمستوى غموض التقارير المالية على المجموع المتحرك لثلاث سنوات متتالية من القيمة المطلقة للاستحقاقات

الاختيارية DISACC، باستخدام نموذج Jones المعدل، والذي قدمته دراسة (Dechow et al.,1995)، حيث إن ارتفاع قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية يعكس ممارسات إدارة الأرباح، كما أن تلاعب الشركات بالأرباح لا يكون مرتبط بنفس الفترة الزمنية، وإنما تسبقها ممارسات قد تمتد إلى ثلاث سنوات لتاريخ اكتشافها. وفي هذا السياق تعتمد منهجية قياس مستوى غموض التقارير المالية على الخطوات التالية:

أ- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الكلية Total Accruals (TACC)

تمثل حسابات الاستحقاق الكلية الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فالشركات التي تكون قيمة الاستحقاقات فيها مرتفعة يوجد بها ممارسات لإدارة الأرباح، وبالتالي يكون هناك اختلاف كبير بين رقم الربح والتدفقات النقدية، وتتكون الاستحقاقات الكلية من الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية، ويتم استخدام نتيجة الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح. ويتم حساب الاستحقاقات الكلية من خلال المعادلة التالية (Chae et al., 2020):

$$TACC_{it} = NI_{it} - CFO_{it} \qquad (1)$$

حيث إن:

$TACC_{it}$: تمثل إجمالي حسابات الاستحقاق للشركة i في الفترة t.

NI_{it}: يمثل صافى الدخل التشغيلي أي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في الفترة t.

CFO_{it}: يمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t.

ب- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals (NDACC)

حسابات الاستحقاق غير الاختيارية هي حسابات الاستحقاق التي لا يتوافر بدائل لتحديد قيمتها من الناحية المحاسبية، وبالتالي لا تستطيع إدارة الشركة التحكم فيها والتأثير على قيمتها، وبالتالي هذه الحسابات لا تحتوي على ممارسات إدارة الأرباح، وتحسب حسابات الاستحقاق غير الاختيارية من خلال المعادلة الآتية (Diantini et al., 2022):

$$NDACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{TA_{it}}\right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta SALESit - \Delta AR_{it}}{TA_{it-1}}\right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}}\right) + £_{it} \qquad (2)$$

حيث إن:

NDACC: الاستحقاقات غير الاختيارية.

TA: تمثل إجمالي أصول الشركة في نهاية العام.

ΔSALESit: يمثل التغير في إيرادات مبيعات الشركة i في العام t عن العام السابق t−1.

ΔAR_{it}: يمثل التغير فى حسابات المدينين للشركة i في العام t عن العام السابق t−1.

PPE_{it}: تمثل الأصول الثابتة الملموسة للشركة i في العام t.

£: تمثل مقدار الخطأ العشوائي في معادلة الانحدار.

β_0, β_1, β_2, β_3: تمثل القيم المقدرة لمعلمات النموذج، والتي تستخدم في تحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية، وقد تم تقديرها من خلال المعادلة الآتية (Yeung & Lento 2020):

$$NDACC_{it} = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \left(\frac{1}{TA_{it}}\right) + \widehat{\beta}_2 \left(\frac{\Delta SALESit - \Delta AR_{it}}{TA_{it-1}}\right) + \widehat{\beta}_3 \left(\frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}}\right) + £_{it}$$

ج- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية Discretionary Accruals

تحدد قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية لكل شركة في كل سنة على حدة، من خلال الفرق بين حسابات الاستحقاق الكلية وحسابات الاستحقاق غير الاختيارية، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$DISACC_{it} = TACC_{it} - NDACC_{it} \qquad (3)$$

د- قياس مستوى غموض التقارير المالية

تم الاعتماد في قياس مستوى غموض التقارير المالية على مؤشر يتمثل في المجموع المتحرك لثلاث فترات من القيمة المطلقة لحسابات الاستحقاق الاختيارية، للعام الحالي والعام السابق والعام قبل السابق (t, t−1, t−2)، نظراً لأن تلك القيمة المتحركة قد تعكس بشكل أكثر وضوحاً سياسة إدارة الأرباح للشركة، فالشركات ذات القيم المطلقة الكبيرة والمستمرة من الاستحقاقات الاختيارية على مدار الفترات الثلاث، من المرجح وبشكل كبير أن تقوم بممارسات لإدارة الأرباح، مما يجعل التقارير المالية أكثر غموضاً أو أقل شفافية (Diantini et al., 2022; Ding et al., 2020; Harakeh et al., 2022 ;Chae et al., 2020؛ حسين، 2020؛ السواح، 2022؛ النجار، بسيوني، 2023).

$$FRO_{i,\,t} = DISACC_{i,\,t} + DISACC_{i,\,t-1} + DISACC_{i,\,t-2} \quad (4)$$

حيث إن:

$FRO_{i,\,t}$: مستوى غموض التقارير المالية للشركة i في نهاية الفترة الحالية t.

$DISACC_{i,\,t}$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i في نهاية الفترة الحالية t.

$DISACC_{i,\,t-1}$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i في نهاية الفترة السابقة t−1.

$DISACC_{i,\,t-2}$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i في نهاية الفترة قبل السابقة t−2.

8-6-2-2 المتغير التابع: أتعاب المراجعة (A FEES) Audit Fees

تُعرف أتعاب المراجعة بأنها المقابل المادي الذي يتقاضاه مراقب الحسابات نظير قيامه بعملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركة، وهي تعد تعويضاً لمراقب الحسابات عما يبذله هو وفريقه من جهد ووقت في تنفيذ عملية المراجعة وإصدار تقريره، والمبالغ الإضافية التي يتقاضاها مقابل المخاطر المحتملة والمتمثلة في مخاطر المراجعة، حيث يترتب على زيادة الجهد والوقت المبذولين زيادة أتعاب المراجعة (موسى،2023؛ العزب، 2024). كما يمكن تقسيم أتعاب المراجعة إلى أتعاب المراجعة العادية، وأتعاب المراجعة غير العادية، حيث تشير أتعاب المراجعة العادية إلى المقابل المادي الذي يتقاضاه مراقب الحسابات في ضوء مستوى الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية المراجعة، بينما تشير أتعاب المراجعة غير العادية على الفرق بين المقابل المادي المدفوع لمراقب الحسابات نظير أدائه عملية المراجعة، والمقابل الذى كان يجب أن يحصل عليه قبل البدء في عملية المراجعة، وبالتالي تنجم الأتعاب غير العادية نتيجة زيادة المخاطر الفعلية المحيطة بعملية المراجعة، وزيادة مستوى الممارسات الانتهازية للإدارة، والتحريفات الجوهرية في التقارير المالية، بما ينعكس على مستوى الوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة (Matozza et al.,2020; Hossain & Wang, 2023).

ويتم قياس أتعاب المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمبلغ الأتعاب، والوارد بمحاضر اجتماعات الجمعيات العامة العادية لشركات العينة، وذلك قياساً على (Rahman & Nadhirin, 2022; Prabhawa & Harymawan, 2022; Abdel-Meguid et al., 2023؛ حسين، 2021؛ صالح، 2023).

8-6-2-3 المتغير المعدل: الالتزام الحوكمي Corporate Governance Compliance (CGC)

انتشر استخدام مصطلح "حوكمة الشركات" Corporate Governance في العقود الثلاثة الماضية، على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أدى ضعف آليات الرقابة على المديرين وتزايد الأزمات المالية المتتالية، وانهيار العديد من الشركات والمؤسسات المالية، إلى دفع العديد من دول العالم للاهتمام بحوكمة الشركات، لإحكام الرقابة والسيطرة على الشركات، حيث تُعد حوكمة الشركات هي الأداة الفعالة للتأكد من شفافية التقارير المالية، وخلوها من أي غموض وتجاوزات إدارية، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من جهة، وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من جهة أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016). بما يسهم في الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة وعدم تماثل المعلومات (الجبلي، 2023؛ Alregab & Abdelhamed, 2023.)

وتعتمد منهجية الدراسة الحالية في قياس مستوى الالتزام الحوكمي للشركة على متطلبات القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، التي تضمنها الإصدار الثالث من دليل حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم (84) لسنة 2016، والذي تضمن أربعة محاور رئيسية لحوكمة الشركات (الجمعية العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، البيئة الرقابية) بإجمالي 22 قاعدة، وبالتالي يتم قياس الالتزام الحوكمي للشركة من خلال استخدام مؤشر ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا التزمت الشركة بإحدى القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، والقيمة (0) بخلاف ذلك، ثم يتم بعد ذلك قياس مستوى الالتزام الحوكمي للشركة كالتالي:

$$DS = ADL/TDL$$

حيث يشير DS إلى مستوى الالتزام الكلي بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، بينما يشير ADL إلى عدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات التي قامت الشركة بتفعيلها والالتزام بها، في حين يشير TDL إلى إجمالي عدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، وفقاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم (84) لسنة 2016، ثم يتم بعد ذلك تقييم شركات العينة وفقاً لمستوى الالتزام الحوكمي، استناداً إلى مقياس ترتيبي يتراوح من صفر إلى واحد صحيح (صفر، 25،، 50،، 75،، 1)، وكلما زادت قيمة المؤشر التجميعي، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى الالتزام الحوكمي للشركة، ويمكن تفسير درجات التقييم المتعلقة بمستوى الالتزام بآليات الحوكمة وفقاً للجدول التالي:

جدول 2: تفسير درجات مستوى الالتزام الحوكمي للشركة

درجات التقييم	مستوى الالتزام	التفسير
1	مستوى مرتفع	إذا كانت الشركة تلتزم بشكل تام بعدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وفقاً لدليل الحوكمة
%75	مستوى جيد	إذا كانت الشركة تلتزم في حدود 75% من عدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وفقاً لدليل الحوكمة
%50	مستوى متوسط	إذا كانت الشركة تلتزم في حدود 50% من عدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وفقاً لدليل الحوكمة
%25	مستوى منخفض	إذا كانت الشركة تلتزم في حدود 25% من عدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وفقاً لدليل الحوكمة
صفر	عدم الالتزام	إذا كانت الشركة لا تلتزم بأي عدد من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وفقاً لدليل الحوكمة

(المصدر: من إعداد الباحث)

8-6-2-4 المتغيرات الرقابية Control Variables

تشتمل المتغيرات الرقابية على بعض العناصر التي تؤثر على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وقد تم إضافتها بهدف ضبط العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج الانحدار، وبمراجعة الدراسات السابقة تم التوصل إلى أن من أهم هذه المتغيرات ما يلي:

8-6-2-4-1 حجم الشركة Firm Size (F Size)

يتم قياس حجم الشركة محل المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام (Chen et al., 2019; Abdel-Meguid et al.,2023)، وقد اتفقت معظم الدراسات على وجود علاقة بين حجم الشركة محل المراجعة وأتعاب المراجعة، إلا إنها اختلفت فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة، حيث أشارت عدد من الدراسات Coffie & Bedi (2019); Haque et al., (2019); Xu et al., (2020); Blanco et al., (2021); Duong et al., (2022); Costa & Habib, (2023) إلى وجود علاقة طردية بين كلا المتغيرين، حيث تزداد أتعاب المراجعة مع زيادة حجم الشركة محل المراجعة، نتيجة تعدد وتعقد عمليات الشركات كبيرة الحجم، بالإضافة إلى زيادة عدد فروعها، مما يزيد من عدد ساعات المراجعة والجهد المبذول من قبل مراقبي الحسابات، وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة.

في حين توصلت دراسة Chang et al.(2021) إلى وجود علاقة عكسية بين كلا المتغيرين، حيث يؤدى زيادة حجم الشركة إلى انخفاض أتعاب المراجعة، وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم يكون

لديها إمكانيات مادية كبيرة وموارد بشرية مؤهلة، بما يمكنها من تطبيق نظم رقابة داخلية قوية، تخفض من مخاطر الأعمال التي قد تواجهها الشركة، بما يجعل مراقبي الحسابات يقضون وقتاً أقصر ويبذلون جهداً أقل في تنفيذ إجراءات المراجعة، بما يؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة، بينما توصلت دراسة منصور (2021) إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

8-6-2-4-2 معدل العائد على الأصول Return on Total Assets (ROA)

يستخدم معدل العائد على الأصول للحكم على الأداء المالى للشركة أو ربحيتها، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام (Chen et al., 2019; Blandon et al., 2023). وقد توصلت دراسة كل من مشابط (2021)؛ العزب (2024)؛ Zhang & Smith, (2023) إلى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول وأتعاب المراجعة، حيث يعكس ارتفاع ذلك المعدل مستوى التعقيد في القوائم المالية للشركة محل المراجعة، مما يزيد من أتعاب المراجعة، بينما توصلت دراسة كل من Xu et al. (2020); Costa & Habib, (2023); Low et al., (2023) إلى وجود علاقة عكسية، حيث عندما يكون أداء الشركة قوى وذات ربحية عالية يدل ذلك على قوة نظم الرقابة الداخلية للشركة، وبالتالي يقل حجم وعدد ساعات العمل من قبل مراقبي الحسابات، بما ينعكس في صورة انخفاض أتعاب المراجعة، والعكس صحيح عندما يكون أداء الشركة ضعيف Narcisa, (2016)، في حين توصلت دراسة كل من حسين (2021)؛ بلال، محمد (2023) إلى عدم وجود علاقة على الاطلاق بين المتغيرين.

8-6-2-4-3 الرافعة المالية للشركة Leverage (LEV)

تعكس الرافعة المالية الجوانب التمويلية للشركة، ويقصد بها مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تعكس المخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين، وقد توصلت عدد من الدراسات Haque et al., (2019); Duong et al., (2022); Costa & Habib, (2023) إلى وجود علاقة طردية بين درجة الرفع المالي وأتعاب المراجعة، حيث كلما زادت درجة الرفع المالي للشركة، كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع المخاطر المالية للشركة، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى زيادة الوقت والجهد المبذولين في عملية المراجعة، بما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة، بينما توصلت دراسة كل من الجندي (2020)؛ طنطاوي (2021)؛ Oradi, (2021) إلى وجود علاقة عكسية، في حين توصلت دراسة كل من حسين (2021)؛ منصور (2021) إلى عدم وجود علاقة على الاطلاق بين المتغيرين، ويتم قياس معدل الرافعة المالية من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام (Cortes, 2021).

8-6-2-4-4 حجم مكتب المراجعة (Audit Firm Size (A Size

يعد حجم مكتب المراجعة من محددات أتعاب المراجعة، حيث يتحدد حجم مكتب المراجعة من خلال تقسيم مكاتب المراجعة إلى مكاتب كبرى ذات شراكة مع أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى BIG 4، وأخرى غير مرتبطة بالمكاتب العالمية الكبرى، ومن المتوقع وجود علاقة طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجعة، حيث كلما زاد حجم مكتب المراجعة زادت أتعاب المراجعة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تميز مكاتب المراجعة الكبرى BIG 4 بشهرة وسمعة طيبة، والتي تسعى دائماً لتقديم خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة، للحفاظ على تلك السمعة، وتجنباً لفشل المراجعة والتعرض لدعاوى قضائية، بالإضافة إلى ارتفاع التأهيل العلمي والعملي لدى العاملين بتلك المكاتب، مما يمكنهم من تقديم الخدمات المهنية بكفاءة وجودة مرتفعة، وبالتالي تتوسع في إجراءات المراجعة، بما يزيد من الجهد وساعات العمل المبذولة في عملية المراجعة وبالتالي تزداد أتعاب المراجعة (Haque et al., 2019; Costa & Habib, 2023)، ويتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة ينتمي لإحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4)، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك (Xue & O'Sullivan, 2023).

وفيما يلي ملخص لتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، يتم استعراضها من خلال الجدول التالي لأغراض التحليل الإحصائي:

جدول 3: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
غموض التقارير المالية	FRO	مستقل	يتم قياسه من خلال نموذج جونز المعدل لمجموع القيم المطلقة لحسابات الاستحقاق الاختيارية لثلاثة أعوام سابقة	Ding et al., 2020; Harakeh et al., 2022 Chae et al., 2020; Yeung & Lento, 2020; Diantini et al., 2022; Sharawi, 2023 ؛ عزام؛ زلط، 2022؛ يونس 2022
أتعاب المراجعة	A FEES	تابع	يتم قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمبلغ الأتعاب الذي يحصل عليه مكتب المراجعة من عميل المراجعة، وذلك من واقع محاضر الجمعية العامة العادية للمساهمين، في ضوء جهد ومخاطر المراجعة	Cho et al. 2022; Rahman & Nadhirin, 2022; Prabhawa & Harymawan, 2022; Teng & Han, 2023; Abdel-Meguid et al., 2023; Frino et al., 2023

المتغير	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
مستوى الالتزام الحوكمي للشركات	CGC	معدل	يتم قياسه من خلال نسبة عدد القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات والتي قامت الشركة بتفعيلها إلى مجموع هذه القواعد، وقد اعتمد الباحث في ذلك على متطلبات القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، التي تضمنها الإصدار الثالث من دليل حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم (84) لسنة 2016	Zaman et al., 2015; شرف، 2022 Kabara et al., 2019; Jallad, 2020; Khanifah et al., 2020; Saha, 2024
حجم الشركة	F Size	رقابي	يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام	Abdel-Meguid et al., 2023; Costa & Habib, 2023; Andriani et al., 2024
معدل العائد على الأصول	ROA	رقابي	يتم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام	Sharma et al., 2020; Oradi, 2021; Blandon et al., 2023; Xue & O'Sullivan, 2023; Zhang & Smith, 2023
الرافعة المالية	LEV	رقابي	يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام	Cortes, 2021; Oradi, 2021; Andriani et al., 2024; Chen & Zhou, 2024
حجم مكتب المراجعة	A Size	رقابي	يتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة ينتمي لإحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4)، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.	Abdel-Meguid et al., 2023; Xue & O'Sullivan, 2023; Chen & Zhou, 2024

8-7 تحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار فرضى البحث

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار فرضي البحث على إجراء مجموعة من الاختبارات والتي تشتمل على: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، اختبار الكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطى للمتغيرات، تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، تحليل الانحدار البسيط ومتعدد المتغيرات.

8-7-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم في هذا الجزء عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يوضح الجدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحدين الأدنى والأقصى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول 4: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	السنة	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
	Year	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
غموض التقارير المالية FRO	2019	6.30	5.000	0.09	23.21
	2020	6.47	4.842	0.13	22.61
	2021	6.67	4.832	0.15	21.33
	2022	7.05	4.872	0.12	20.25
	الإجمالي	**6.62**	**4.862**	**0.09**	**23.21**
أتعاب المراجعة A FEES	2019	5.33	0.375	4.70	6.18
	2020	5.43	0.338	4.81	6.18
	2021	5.52	0.347	4.85	6.30
	2022	5.65	0.350	4.78	6.49
	الإجمالي	**5.48**	**0.370**	**4.70**	**6.49**
مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC	2019	0.17	0.273	0.00	0.84
	2020	0.30	0.382	0.00	1.00
	2021	0.39	0.453	0.00	1.00
	2022	0.39	0.459	0.00	1.00
	الإجمالي	**0.31**	**0.406**	**0.00**	**1.00**
حجم الشركة F SIZE	2019	6.47	0.814	3.99	8.35
	2020	6.40	0.728	4.68	7.53
	2021	6.41	0.847	4.03	7.99
	2022	6.22	0.778	4.05	7.77
	الإجمالي	**6.37**	**0.793**	**3.99**	**8.35**
معدل العائد على الأصول ROA	2019	0.07	0.077	0.00	0.40
	2020	0.09	0.095	0.00	0.31
	2021	0.11	0.096	0.00	0.40
	2022	0.07	0.065	0.01	0.34
	الإجمالي	**0.09**	**0.086**	**0.00**	**0.40**

متغيرات الدراسة	السنة	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
	Year	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
الرافعة المالية LEV	2019	1.37	1.006	0.05	4.51
	2020	1.97	1.896	0.05	7.52
	2021	1.16	1.213	0.07	5.09
	2022	1.50	1.470	0.01	5.84
	الإجمالي	**1.50**	**1.456**	**0.01**	**7.52**

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى ارتفاع مستويات غموض التقارير المالية لشركات العينة، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيم متوسطات غموض التقارير المالية عن الواحد الصحيح، حيث يلاحظ وجود ارتفاع تدريجي في مستويات غموض التقارير المالية خلال الفترات محل الدراسة، حيث ارتفعت من 6.30 في عام 2019 إلى أن وصلت 7.05 في عام 2022، كذلك يتضح وجود تفاوت كبير في مستويات غموض التقارير المالية بين مفردات العينة، ويظهر ذلك من خلال تباعد الحدود الدنيا والقصوى لغموض التقارير المالية، والتي تراوحت بين (0.09 – 23.21).

يلاحظ كذلك وجود ارتفاع تدريجي في أتعاب المراجعة، حيث ارتفعت من 5.33 في عام 2019 إلى أن وصلت 5.65 في عام 2022 بمتوسط إجمالي 5.48، وقد يرجع ذلك الارتفاع من وجهة نظر الباحث نتيجة لزيادة مستويات غموض التقارير المالية خلال فترات الدراسة، مما يدل على زيادة اتجاه غالبية الشركات محل الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي زيادة مستويات غموض التقارير المالية، والتي أدت بدورها إلى زيادة مخاطر المراجعة، وبالتالي زيادة جهد وساعات عمل مراقبي الحسابات ومن ثم زيادة أتعاب مراجعة القوائم المالية.

ويتضح كذلك فيما يتعلق بمستوى الالتزام الحوكمي للشركات أن هناك ارتفاع نسبي في مستوى الالتزام الحوكمي للشركات بين شركات العينة، حيث ارتفع من 0.17 في عام 2019 إلى أن وصل 0.39 في عام 2022، وعلى الرغم من هذا الارتفاع التدريجي في مستوى الالتزام الحوكمي للشركات من سنة إلى أخرى، إلا أنه على المستوى الإجمالي هناك انخفاض نسبي في مستوى الالتزام الحوكمي على مستوى شركات العينة، حيث بلغ متوسط مستوى الالتزام الحوكمي الإجمالي 0.31، كذلك أظهرت نتائج التحليل الوصفي وجود تفاوت في مستوى الالتزام الحوكمي بين مفردات العينة، ويتضح هذا التفاوت من خلال الحدود الدنيا والقصوى لمستوى الالتزام الحوكمي للشركات والتي تراوحت ما بين (1 – 0.00)، مما يدل على أن مستوى الالتزام الحوكمي للشركات الداخلة في عينة الدراسة قد تدرج من عدم الالتزام (0) إلى الالتزام بمستوى منخفض (في حدود 0.25)، إلى الالتزام بمستوى متوسط (في حدود 0.50)، ثم مستوى

التزام جيد (في حدود 0.75)، إلى أن وصلت في بعض الشركات إلى مستوى التزام بما يتفق تماماً مع متطلبات القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات (1).

وبالنسبة لحجم شركات العينة، يلاحظ وجود تذبذب نسبي في حجم الشركات، حيث بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول شركات العينة 6.47 في عام 2019، وهي تمثل أقصى قيمة له بالمقارنة بالسنوات السابقة.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول، يلاحظ وجود ارتفاع نسبي في متوسط العائد على الأصول بين شركات العينة خلال الفترات من 2019 حتى 2021، ثم انخفضت في عام 2022، إلا أنه على المستوى الإجمالي يلاحظ وجود انخفاض نسبي في متوسط العائد على الأصول على مستوى شركات العينة، حيث بلغ المتوسط الإجمالي 0.09.

وفيما يتعلق بالرافعة المالية، يلاحظ وجود تذبذب نسبي في متوسط الرافعة المالية، حيث بلغ 1.97 في عام 2020 وهي تمثل أقصى قيمة له بالمقارنة بالسنوات السابقة، كما تراوحت بين 0.01، 7.52، مما يدل على تفاوت درجة الرفع المالي بين مفردات عينة الدراسة.

8-7-2 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

لاختبار صلاحية النموذج والتحقق من مدى اقتراب بيانات المتغيرات من التوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov– Smirnov، ويمكن بيان نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول 5: نتائج اختبار Kolmogorov – Smirnov للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Kolmogorov – Smirnov		
	Statistic	Df	Sig
FRO	0.099	224	0.000
A FEES	0.052	224	0.000
CGC	0.369	224	0.000
F SIZE	0.096	224	0.000
ROA	0.293	224	0.000
LEV	0.155	224	0.000
A Size	0.387	224	0.000

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 0.05، مما يعنى عدم اتباع قيم متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال أخذ اللوغاريتم

الطبيعي لهذه المتغيرات بالاعتماد على نظرية النهاية المركزية، والتي تنص على أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة ($n\geq30$) (عطوة، عبد، 2019؛ أبو النيل، 2023)، وبما أن عدد المشاهدات 224 مشاهدة، أي أكبر من 30 فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

8-7-3 اختبار مشكلة التداخل الخطى

للتحقق من مدى وجود تداخل خطى بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، والتي تؤدى إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة على تفسير الأثر على المتغير التابع، تم استخدام مقياس Multicollinearity من خلال حساب معامل Tolerance لكل من المتغير المستقل والمتغير المعدل والمتغيرات الرقابية، وإيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، لقياس تأثير الارتباط بين المتغيرات. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار التداخل الخطى لمتغيرات الدراسة من خلال معامل تضخم التباين (VIF).

جدول 6: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

المتغير التابع	A FEES	
المتغيرات	Tolerance	VIF
FRO	0.947	1.056
CGC	0.961	1.040
F SIZE	0.849	1.178
ROA	0.965	1.036
LEV	0.937	1.068
A Size	0.885	1.130

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قيم معامل Tolerance لجميع المتغيرات أكبر من 0.1، كما أن قيمة (VIF) لكل المتغيرات أقل من 10، مما يعنى أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل الخطى، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير تأثير كل من المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية على المتغير التابع (يحيى، عبد الله، 2007).

8-7-4 تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (7) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول 7: مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

A size	F size	LEV	ROA	CGC* FRO	CGC	FRO	A FEES	Variables
							1	A FEES
						1	0.493**	FRO
							0.000	
					1	−0.147*	−0.459**	CGC
						0.028	0.000	
				1	0.882**	0.192**	−0.310**	CGC* FRO
					0.000	0.004	0.000	
			1	−0.040	−0.053	−0.002	−0.010	ROA
				0.554	0.429	0.980	0.885	
		1	0.339**	0.162*	−0.136	0.017	0.112	LEV
			0.000	0.015	0.042	0.799	0.094	
	1	0.189**	0.011	−0.073	0.180**	0.260**	0.318**	F size
		0.005	0.872	0.278	0.007	0.000	0.000	
1	0.321**	−0.003	−0.033	0.140*	−0.033	0.233**	0.233**	A size
	0.000	0.961	0.625	0.036	0.628	0.000	0.000	

** قيمة الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 1%

* قيمة الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 5%

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى1% بين المتغير المستقل "غموض التقارير المالية FRO" والمتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES"، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.493)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرين، في حين توجد علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC" وأتعاب المراجعة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.459−) وذلك عند مستوى معنوية 1%، كما توجد أيضاً علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين مستوى الالتزام الحوكمي للشركات وغموض التقارير المالية، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.147−) وذلك عند مستوى 5%، توجد أيضاً علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين "المتغير التفاعلي CGC*FRO" وأتعاب المراجعة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.310−) وذلك عند مستوى 1%، توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى 1% بين كل من "حجم الشركة F SIZE"، و"حجم مكتب المراجعة A Size"، وأتعاب المراجعة، ويظهر ذلك من خلال قيم معامل الارتباط والتي بلغت

(0.318)، (0.233) على التوالي، في حين توجد علاقة غير معنوية بين كل من "الرافعة المالية LEV"، "ومعدل العائد على الأصول ROA"، وأتعاب المراجعة.

8-7-5 نموذجي الدراسة لاختبار فرضى البحث

لاختبار فرضي البحث استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وقد تم اختبار فرضي البحث عند مستوى معنوية 5%، بحيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت القيمة الاجمالية (P-Value) للنموذج أقل من 5%، بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاجمالية (P-Value) للنموذج أكبر من أو تساوي 5%.

8-7-5-1 النموذج الأول لاختبار الفرض الأول للبحث (H_1)

يستهدف هذا النموذج اختبار العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة. ولاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

H0: لا يؤثر غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابياً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.

H1: يؤثر غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابياً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.

ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط وفقاً للمعادلة التالية:

$$A\ FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1\ FRO_{it} + £_{it} \qquad (1)$$

حيث إن:

$A\ FEES_{it}$: أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركة i خلال السنة t.

FRO_{it}: غموض التقارير المالية للشركة i خلال السنة t.

β_0: قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

β_1: معامل انحدار المتغير المستقل.

$£_{it}$: الخطأ العشوائي.

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة باختبار الفرض الأول للبحث (H_1).

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول

المتغيرات	معامل الانحدار	T-test	
		القيمة t	مستوى المعنوية.Sig
الحد الثابت	4.984	79.178	0.001
FRO	0.583	8.447	0.001
معامل الارتباط R	0.493	معامل التحديد R^2	0.243
F-test	71.348	مستوى المعنوية .Sig	0.001

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.243)، مما يعني أن المتغير المستقل "غموض التقارير المالية FRO" يفسر 24.3% من التغير في المتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES"، وقد أشارت نتيجة اختبار T-test إلى أنه توجد علاقة معنوية بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (0.583) على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية، أي أن زيادة مستوى غموض التقارير المالية بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة قيمة أتعاب المراجعة بنسبة 58.3%. ويستنتج من ذلك أن مستوى غموض التقارير المالية له تأثير معنوي ويؤثر إيجابياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية. وبناءً على ذلك يتم رفض فرض العدم H0 وقبول الفرض البديل H1، أي قبول الفرض الأول للبحث، والذي ينص على "**يؤثر غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابياً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة**". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات (Abernathy et al., 2019; Kazemiolum et al., 2020; Xu et al., 2020; Blanco et al., 2021; Rahman & Nadhirin 2022)، من وجود علاقة طردية بين المتغيرين، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تُعد منطقية، حيث إن غموض التقارير المالية أو انخفاض شفافيتها، يستند على السلوك الانتهازي للإدارة وزيادة عدم تماثل المعلومات، بما يؤدي إلى تقدير مرتفع لمخاطر أعمال العميل ومخاطر المراجعة، من قبل مراقبي الحسابات، ويستجيب مراقبي الحسابات لذلك من خلال زيادة إجراءات المراجعة، وبذل جهداً أكثر ووقتاً أطول لأداء عملية المراجعة وإصدار تقريرها، بما يترجم في شكل المطالبة بأتعاب مراجعة أعلى. في حين تتعارض تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Prabhawa & Harymawan (2022)، والتي أشارت إلى وجود علاقة عكسية، كما أنها تختلف مع دراسة Cho et al. (2022) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة على الإطلاق، وقد

اتفقت دراسة Wang et al. (2021) معها في ذلك، حيث أكدت على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في ظل مراجعة الشركة من قبل إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر غموض التقارير المالية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، على النحو التالي:

$$A\ FEES_{it} = 4.984 + 0.583\ FRO_{it} + 0.322 \qquad (1)$$

8-7-5-2 النموذج الثاني: لاختبار الفرض الثاني للبحث H2

يستهدف هذا النموذج اختبار ما إذا كان تأثير غموض التقارير المالية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة قد اختلف باختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات. ولاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرض احصائياً كفرض عدم H0 على النحو التالي:

H0: "لا يختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة باختلاف مستوى التزامها الحوكمي".
H1: "يختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة باختلاف مستوى التزامها الحوكمي".

ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفقاً للمعادلة التالية:

$$\mathbf{A\ FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1\ FRO_{it} + \beta_2\ CGC_{it} + \beta_3\ (CGC*FRO)_{it}} \qquad \mathbf{(2)}$$

حيث إن:

CGC it: مستوى الالتزام الحوكمي للشركة i خلال السنة t.

CGC*FRO: الأثر التفاعلي لمستوى الالتزام الحوكمي للشركة وغموض التقارير المالية، لقياس الأثر المشترك لكلا المتغيرين على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة. β_3 -β_1: معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج.

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة باختبار الفرض الثاني للبحث (H2) بدون المتغيرات الرقابية.

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني بدون المتغيرات الرقابية

المتغيرات	معامل الانحدار	T-test	
		القيمة t	Sig.مستوى المعنوية
الحد الثابت	5.075	63.913	0.001
FRO	0.667	7.815	0.001
CGC	−0.412	−7.461	0.001
CGC*FRO	−0.483	−2.590	0.010
معامل الارتباط R	0.643	معامل التحديد R^2	0.413
F-test	72.289	مستوى المعنوية .Sig	0.001

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.413)، مما يعنى أن المتغيرات المتضمنة في النموذج (المتغير المستقل "غموض التقارير المالية FRO"، والمتغير المعدل "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC"، ومتغير التفاعل بينهما "CGC*FRO") يفسروا 41.3% من التغير في المتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES". وقد أشارت نتيجة اختبار T-test إلى الآتي:

توجد علاقة معنوية بين المتغير المستقل FRO والمتغير التابع A FEES، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (0.667) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية، أي أن زيادة مستوى غموض التقارير المالية بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة أتعاب مراجعة القوائم المالية بنسبة 66.7%، وبمقارنة تلك النتيجة مع النتيجة السابقة قبل إضافة المتغير المعدل "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC"، يتضح أن إضافة "المتغير المعدل CGC" في نموذج العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، أدى إلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج من 24.3% إلى 41.3%.

توجد علاقة معنوية بين المتغير المعدل والمتغير التابع، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05. وتعبر الإشارة السالبة لمعامل الانحدار (0.412−) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي أن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات بنسبة 1% يؤدى إلى انخفاض قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية بنسبة 41.2%، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من Silva et al. (2019); Hajeb et al. (2021); Alves (2023); Tang (2023)، حيث أشارت تلك الدراسات إلى أن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات ينعكس إيجاباً على كفاءة الشركة، ويزيد من فعالية البيئة الرقابية، مما يؤدي

إلى الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، ويحسن من جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية ويقلل من مخاطر المراجعة، بما يؤدي إلى تخفيض جهد ووقت مراقبي الحسابات، وبالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

توجد علاقة معنوية بين متغير التفاعل (CGC*FRO) والمتغير التابع، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05. وتعبر الإشارة السالبة لمعامل الانحدار (0.483−) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي أن زيادة قيمة (CGC*FRO) بنسبة 1% يؤدى إلى انخفاض قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية بنسبة 48.3%، بمعنى أن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات يؤدي إلى انخفاض غموض التقارير المالية، وبالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

ويستنتج مما سبق أن متغير التفاعل له تأثير معنوي على المتغير التابع، ومن ثم فإن "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC" يؤثر معنوياً على العلاقة بين غموض التقارير المالية FRO وأتعاب المراجعة A FEES، حيث اختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة باختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات، والدليل على ذلك هو زيادة القوة التفسيرية للنموذج، حيث ازدادت قوة العلاقة التأثيرية للنموذج من 24.3% إلى 41.3% بعد إضافة المتغير المعدل. وبما أن العلاقة بين المتغير المعدل "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC" والمتغير التابع "أتعاب المراجعة" علاقة عكسية، معنى ذلك أن زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات قد أثر إيجابياً على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، أي تقوي هذه العلاقة. ويستنتج مما سبق أنه عند زيادة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات يزيد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

وبناءً عليه يتم قبول الفرض البديل H1 ورفض فرض العدم H0. وبالتالي يتم قبول الفرض الثاني للبحث، والذي ينص على "**يختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة باختلاف مستوى التزامها الحوكمي**". وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب مراجعة القوائم المالية على النحو التالي:

$$A\ FEES_{it} = 5.075 + 0.667\ FRO_{it} - 0.412\ CGC_{it} - 0.483\ (CGC*FRO)_{it} \quad (2)$$

نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني في ظل وجود المتغيرات الرقابية:

$$\mathbf{A\ FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1\ FRO_{it} + \beta_2\ CGC_{it} + \beta_3\ (CGC*FRO)_{it} + \beta_4\ F\ SIZE_{it} + \beta_5\ ROA_{it} + \beta_6\ LEV_{it} + \beta_7\ A\ SIZE_{it} + £_{it}} \quad \mathbf{(3)}$$

حيث إن:

F SIZE: حجم الشركة.

ROA: معدل العائد على الأصول.

LEV: معدل الرافعة المالية.

A SIZE: حجم مكتب المراجعة

$\beta_1 - \beta_7$: معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج.

ويوضح الجدول رقم (10) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة باختبار الفرض الثاني للبحث (H_2) بعد إضافة المتغيرات الرقابية.

جدول10: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني في وجود المتغيرات الرقابية

المتغيرات	معامل الانحدار	T-test	
		القيمة t	مستوى المعنوية.Sig
الحد الثابت	5.159	28.810	0.001
FRO	0.661	7.629	0.001
CGC	−0.409	−7.373	0.016
CGC*FRO	−0.441	−2.312	0.022
F SIZE	0.034	2.003	0.046
ROA	−0.087	−0.389	0.701
LEV	0.023	1.408	0.161
A SIZE	0.110	2.487	0.014
معامل الارتباط R	0.648	معامل التحديد R^2	0.420
F-test	22.379	مستوى المعنوية .Sig	0.001

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.420)، مما يعنى أن المتغيرات الواردة في النموذج تفسر 42% من التغير في المتغير التابع، وقد أشارت نتيجة اختبار T-test إلى الآتي: توجد علاقة معنوية بين المتغير المستقل FRO والمتغير التابع A FEES، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (0.661) على أن العلاقة بين كلا المتغيرين هي علاقة طردية. أي أن زيادة FRO بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة قيمة A FEES بنسبة 66.1%.

توجد علاقة عكسية معنوية بين CGC والمتغير التابع، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.409−)، مما يعني أن زيادة CGC بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة A FEES بنسبة 40.9%. توجد علاقة معنوية بين متغير التفاعل CGC*FRO والمتغير التابع، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05. توجد علاقة طردية معنوية بين "حجم الشركة F SIZE" وأتعاب المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Coffie & Bedi 2019; Haque et al., 2019; Xu et al., 2020; Blanco et al., 2021; Duong et al., 2022; Costa & Habib, 2023).

كذلك توجد علاقة طردية معنوية بين "حجم مكتب المراجعة A SIZE" وأتعاب المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Haque et al., 2019; Costa & Habib, 2023). توجد علاقة عكسية بين "معدل العائد على الأصول ROA" وأتعاب المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة كل من(Xu et al., 2020; Costa & Habib, 2023; Low et al. 2023) . في حين توجد علاقة طردية بين "معدل الرافعة المالية LEV" وأتعاب المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Haque et al. 2019; Duong et al. 2022; Costa & Habib, 2023)، وقد حققت جميع المتغيرات تأثيراً معنوياً ما عدا ROA, LEV.

ويستنتج مما سبق أن إدخال المتغيرات الرقابية في النموذج أدت إلى زيادة القوة التفسيرية للنموذج من 41.3% إلى 42%. وهو ما يؤكد على ما تم التوصل إليه سابقاً، حيث حافظت النتيجة على طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم فإن مستوى الالتزام الحوكمي للشركات يؤثر معنوياً على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، حيث اختلف التأثير المعنوي للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع باختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل. وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة في ظل وجود المتغيرات الرقابية على النحو التالي:

$$A\ FEES_{it} = 5.159 + 0.661\ FRO_{it} - 0.409\ CGC_{it} - 0.441\ (CGC*FRO)_{it} + 0.034\ F\ SIZE_{it} - 0.087\ ROA_{it} + 0.023\ LEV_{it} + 0.110\ A\ SIZE_{it} \quad (3)$$

جدول 11:ملخص نتائج اختبار فرضى البحث

رقم الفرض	نص الفرض	نتيجة الاختبار
(1)	يؤثر غموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجابياً ومعنوياً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.	قبول
(2)	يختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة باختلاف مستوى التزامها الحوكمي.	قبول

8-8 التحليل الإضافي Additional Analysis

يعتبر التحليل الإضافي أحد المنهجيات البحثية المتبعة، والذي يستهدف التحقق من نتائج التحليل الأساسي، واستمرار وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يعتمد على توسيع التحليل الأساسي للحصول على فهم أكبر بشأن العلاقات التأثيرية بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال تضمين نموذج التحليل الأساسي لمتغيرات جديدة أو تغيير طريقة معالجتها من متغيرات معدلة إلى رقابية أو مستقلة أو العكس (Florou et al., 2020; Sharma et al., 2020)؛ شرف، 2022؛ صالح، 2023؛ علي، 2023)، وفي سياق الدراسة الحالية قام الباحث بتحويل متغير مستوى الالتزام الحوكمي للشركات من متغير معدل إلى متغير رقابي، بما يعزز من فهم العلاقات الرئيسية محل الدراسة، كما يفيد أيضاً في إجراء مقارنة بين نتائج التحليل الأساسي والتحليل الإضافي، لتحديد مدى الاختلاف بينهما، وأثر ذلك على ما سبق التوصل إليه من نتائج. وبناءً على ذلك يمكن إعادة صياغة الفرض الثاني للبحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية من خلال تطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{A FEES}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{FRO}_{it} + \beta_2 \text{CGC}_{it} + \beta_3 \text{F SIZE}_{it} + \beta_4 \text{ROA}_{it} + \beta_5 \text{LEV}_{it} + \beta_6 \text{A SIZE}_{it} + £_{it} \quad (4)$$

ويمكن تصور نموذج الدراسة في ظل التحليل الإضافي كما يلي:

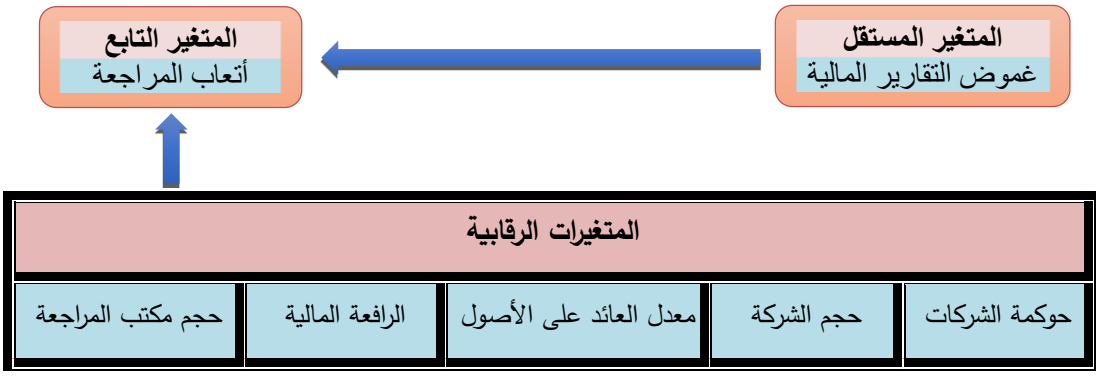

شكل 2: نموذج الدراسة في ظل التحليل الإضافي

(المصدر: من إعداد الباحث)

جدول 12: نتائج تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بعد إضافة مستوى الالتزام الحوكمي كمتغير رقابي

المتغيرات	معامل الانحدار	T-test	
		القيمة t	مستوى المعنوية Sig.
الحد الثابت	5.245	29.647	0.001
FRO	0.523	8.252	0.001
CGC	−0.398	−7.032	0.001
F SIZE	0.025	1.842	0.047
ROA	−0.118	−0.514	0.608
LEV	0.001	0.023	0.982
A SIZE	0.021	0.483	0.030
معامل الارتباط R	0.637	معامل التحديد R^2	0.406
F-test	24.723	مستوى المعنوية Sig.	0.001

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.406)، مما يعنى أن المتغير المستقل FRO والمتغيرات الرقابية يفسروا 40.6% من التغير في

المتغير التابع A FEES، وقد أشارت نتيجة اختبار T-test (لاختبار معنوية كل متغير على حدة) إلى الآتي:

توجد علاقة معنوية بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (0.523) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية، ويستنتج من ذلك أن غموض التقارير المالية له تأثير معنوي ويؤثر إيجابياً على أتعاب المراجعة.

توجد علاقة معنوية بين مستوى الالتزام الحوكمي للشركات وأتعاب المراجعة، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبر الإشارة السالبة لمعامل الانحدار (0.398-) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية.

توجد علاقة معنوية بين كل من حجم الشركة F SIZE وحجم مكتب المراجعة A SIZE وبين أتعاب المراجعة، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.025)، (0.021) على التوالي، مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرات علاقة طردية، في حين توجد علاقة عكسية غير معنوية بين معدل العائد على الأصول ROA وأتعاب المراجعة، بينما توجد علاقة طردية غير معنوية بين معدل الرفع المالي LEV وأتعاب المراجعة.

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر غموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة بعد إضافة مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير رقابي في ظل التحليل الإضافي على النحو التالي:

$$A\ FEES_{it} = 5.245 + 0.523\ FRO_{it} - 0.398\ CGC_{it} + 0.025\ F\ SIZE_{it} - 0.118\ ROA_{it} + 0.001\ LEV_{it} + 0.021\ A\ SIZE_{it} \quad (4)$$

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق نتائج التحليل الإضافي مع نتائج التحليل الأساسي، فيما يتعلق بطبيعة اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذلك فيما يتعلق بطبيعة اتجاه العلاقة بين المتغيرات الرقابية والمتغير التابع. وبناءً على ذلك تؤكد نتائج التحليل الإضافي سلامة فرضي بناء نماذج البحث في التحليل الأساسي. كذلك أظهر التحليل الإضافي أن إضافة متغير مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج من 42% إلى 40.6%، مما يوضح أفضلية معالجته كمتغير معدل كما جاء في التحليل الأساسي.

8-9 تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

يعتبر تحليل الحساسية أحد المنهجيات المتبعة للتحقق من مدى قوة أو متانة النتائج التي تم التوصل إليها في نموذج التحليل الأساسي، حيث يتم من خلاله تحديد مدى تأثر نتائج نموذج البحث بالتغير في

طريقة قياس أحد المتغيرات أو نتيجة تغير المدخلات، مثل استخدام مقاييس بديلة للمتغير المستقل أو المتغير التابع أو حالة تغيير حجم العينة (حسين، 2021؛ مشابط، 2021؛ علي، 2022، Florou et al., 2020)، وقد قام الباحث بإعادة اختبار فرضي البحث من خلال الاعتماد على مقياس بديل للمتغير المستقل (غموض التقارير المالية)، حيث تم تغيير طريقة قياس غموض التقارير المالية من خلال الاعتماد على مقياس "إعادة إصدار القوائم المالية REST"، على اعتبار أن القوائم المالية عالية الغموض يترتب عليها مطالبة الشركة بتعديل أو إعادة إصدار قوائمها المالية مرة أخرى، وذلك من خلال استخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا قامت الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، وهو ما يعبر عن غموض تقاريرها المالية، بينما يأخذ القيمة (صفر) إذا لم تقم الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، وهو ما يعبر عن عدم غموض تقاريرها المالية، وذلك قياساً على دراسة كل من (Kim & Zhang, 2014؛ السواح، 2022).

8-9-1 نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث في ظل تحليل الحساسية

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول للبحث قبل وبعد تغيير طريقة قياس غموض التقارير المالية، وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$A\ FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1\ FRO_{it} + £_{it}$$

جدول13: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول للبحث قبل وبعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

المتغيرات	معامل الانحدار	التحليل الأساسي T-test FRO (DISACC)		المتغيرات	معامل الانحدار	تحليل الحساسية T-test FRO (REST)	
		القيمة t	مستوى المعنوية			القيمة t	مستوى المعنوية
الحد الثابت	4.984	79.178	0.001	الحد الثابت	5.377	56.356	0.001
DISACC	0.583	8.447	0.001	REST	0.114	1.152	0.251
معامل الارتباط R	0.493	معامل التحديد R2	0.243	معامل الارتباط R	0.077	معامل التحديد R2	0.006
F-test	71.348	مستوى المعنوية	0.001	F-test	1.326	مستوى المعنوية	0.251

يتضمن الجدول السابق نتائج تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي لاختبار الفرض الأول للبحث، ويتضح من بيانات الجدول السابق أنه عندما تم تغيير طريقة قياس المتغير المستقل FRO من خلال الاعتماد على مقياس بديل وهو إعادة إصدار القوائم المالية REST، أن نتيجة اختبار F-test

تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر غير معنوياً، أي لا يمكن صياغة علاقة خط مستقيم بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.006) وهي قيمة منخفضة للغاية، حيث انخفضت من 24.3% في التحليل الأساسي إلى 0.6% في ظل تحليل الحساسية، مما يعني انخفاض القوة التفسيرية للنموذج في تحليل الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.114)، مما يعني أن المتغير المستقل FRO المقاس من خلال إعادة إصدار القوائم المالية يفسر 11.4% فقط من التغير في المتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES"، وهي قيمة منخفضة مقارنة بقيمة معامل الانحدار في ظل التحليل الأساسي والتي بلغت 58.3% ، كذلك أشارت نتيجة اختبار T-test إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل في ظل قياسه من خلال "إعادة إصدار القوائم المالية REST"، والمتغير التابع (A FEES) في ظل تحليل الحساسية، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05. أي لا يمكن تفسير المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل في ظل تحليل الحساسية. وبناءً على ما سبق يعتقد الباحث بأفضلية المقياس المستخدم في قياس غموض التقارير المالية في ظل التحليل الأساسي وهو مقياس الاستحقاقات الاختيارية DISACC، وملاءمته لاختبار العلاقة التأثيرية في بيئة الأعمال المصرية بدلاً من مقياس إعادة إصدار القوائم المالية REST. وفيما يلي عرض لمعادلات الانحدار في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية:

$$A\ FEES_{it} = 4.984 + 0.583\ FRO_{it}\ (DISACC)$$

$$A\ FEES_{it} = 5.377 + 0.114\ FRO_{it}\ (\ REST\ )$$

8-9-2 نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث في ظل تحليل الحساسية

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني للبحث قبل وبعد تغيير طريقة قياس غموض التقارير المالية، وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$\mathbf{A\ FEES_{it} = \beta_0 + \beta_1\ FRO_{it} + \beta_2\ CGC_{it} + \beta_3\ (CGC*FRO)_{it}}$$

جدول 14: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني للبحث قبل وبعد تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

المتغيرات	معامل الانحدار	التحليل الأساسي T-test FRO (DISACC)		المتغيرات	معامل الانحدار	تحليل الحساسية T-test FRO (REST)	
		القيمة t	مستوى المعنوية			القيمة t	مستوى المعنوية
الحد الثابت	5.075	63.913	0.001	الحد الثابت	5.377	64.365	0.001
DISACC	0.667	7.815	0.001	REST	0.114	1.413	0.159
CGC	-0.412	-7.461	0.001	CGC	-0.874	-6.780	0.001
CGC* DISACC	-0.483	-2.590	0.010	CGC* REST	-0.527	-3.470	0.001
معامل الارتباط R	0.643	معامل التحديد R2	0.413	معامل الارتباط R	0.507	معامل التحديد R2	0.257
F-test	72.289	مستوى المعنوية	0.001	F-test	25.401	مستوى المعنوية	0.001

يتضمن الجدول السابق نتائج تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي لاختبار الفرض الثاني للبحث، ويتضح من بيانات الجدول السابق أنه عندما تم تغيير طريقة قياس المتغير المستقل FRO من خلال الاعتماد على مقياس إعادة إصدار القوائم المالية REST، أن القوة التفسيرية للنموذج في ظل تحليل الحساسية قد انخفضت عن التحليل الأساسي، حيث انخفض معامل التحديد R^2 من (0.413) في ظل التحليل الأساسي إلى (0.257) في ظل تحليل الحساسية، كما أن المعنوية الكلية للنموذج قد انخفضت في تحليل الحساسية عن التحليل الأساسي، حيث انخفضت قيمة F الإحصائية في ظل التحليل الأساسي من (72.289) إلى (25.401) في ظل تحليل الحساسية، وبالنظر لمعاملات الانحدار في تحليل الحساسية يتضح أن العلاقة بين المتغير المستقل "غموض التقارير المالية"، والمتغير التابع "أتعاب المراجعة" ما زالت علاقة طردية لم تتغير كما كانت في ظل التحليل الأساسي، ولكنها علاقة غير معنوية في ظل تحليل الحساسية، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع في ظل تحليل الحساسية (0.114)، مما يعني أن 11.4% فقط من التغير في أتعاب المراجعة يفسره التغير في غموض التقارير المالية، منخفضا بنسبة 55.3% عن التحليل الأساسي، كذلك يلاحظ أيضاً عدم تغير طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من المتغير المعدل والمتغير التفاعلي وبين أتعاب المراجعة في ظل تحليل

الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي. وفيما يلي عرض لمعادلات الانحدار في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية:

A FEES it = 5.075+ 0.667 FRO it (DISACC) - 0.412 CGC - 0.483 CGC*DISACC

A FEES it = 5.377+ 0.114 FRO it (REST) - 0.874 CGC - 0.527 CGC*REST

ونخلص مما سبق أن النماذج المستخدمة في اختبار فرضي البحث في التحليل الأساسي ملائمة لاختبار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وأن المقياس المستخدم في قياس المتغير المستقل في التحليل الأساسي هو أنسب مقياس، حيث بتغيير ذلك المقياس انخفضت القوة التفسيرية للنموذج، كما انخفضت المعنوية الكلية للنموذج، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مما يعزز سلامة وملاءمة اختيار مقياس المتغير المستقل في التحليل الأساسي.

9- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

9-1 نتائج البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين غموض التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية "كمتغير مستقل" وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة "كمتغير تابع"، وأثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات "كمتغير معدل" على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 56 شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من 2019 حتى 2022، بإجمالي مشاهدات 224 مشاهدة. وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ارتفاع مستويات غموض التقارير المالية لشركات العينة خلال الفترات محل الدراسة، حيث ارتفعت من 6.30 في عام 2019 إلى أن وصلت 7.05 في عام 2022، كذلك يتضح وجود تفاوت كبير في مستويات غموض التقارير المالية بين مفردات العينة، ويظهر ذلك من خلال تباعد الحدود الدنيا والقصوى لغموض التقارير المالية، والتي تراوحت بين (0.09 – 23.21).

- هناك ارتفاع تدريجي في أتعاب المراجعة خلال الفترات محل الدراسة بين مفردات العينة،حيث ارتفعت من 5.33 في عام 2019 إلى أن وصلت 5.65 في عام 2022 بمتوسط إجمالي 5.48. ويرجع ذلك الارتفاع من وجهة نظر الباحث نتيجة لزيادة مستويات غموض التقارير المالية خلال فترات الدراسة.

- هناك ارتفاع نسبي في مستوى الالتزام الحوكمي بين شركات العينة، حيث ارتفع من 0.17 في عام 2019 إلى أن وصل 0.39 في عام 2022، وعلى الرغم من هذا الارتفاع التدريجي، إلا أنه على المستوى الإجمالي هناك انخفاض في مستوى الالتزام الحوكمي على مستوى شركات العينة.

- توجد علاقة ارتباط معنوية عند مستوى 1% بين المتغير المستقل "غموض التقارير المالية FRO" والمتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES"، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.493)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرين.
- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المعدل "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC" وأتعاب المراجعة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.459-)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين.
- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التفاعلي "CGC *FRO" وأتعاب المراجعة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.310-)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين.
- توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من "حجم الشركة F SIZE"، و"حجم مكتب المراجعة A Size"، وأتعاب المراجعة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.318)، (0.233) على التوالي.
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من "الرافعة المالية LEV"، و"معدل العائد على الأصول ROA"، وأتعاب المراجعة.
- يؤثر "غموض التقارير المالية FRO" ايجابياً ومعنوياً على "أتعاب مراجعة القوائم الماليةA FEES"، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.583)، مما يعني أن زيادة مستوى غموض التقارير المالية بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة قيمة أتعاب المراجعة بنسبة 58.3%، ولذلك تم قبول الفرض الأول للبحث.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2، لقياس القوة التفسيرية للنموذج الأول في ظل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.243)، مما يعني أن المتغير المستقل "غموض التقارير المالية FRO" يفسر 24.3% من التغير في المتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES".
- يؤثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير معدل على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة، حيث توجد علاقة معنوية بين متغير التفاعل (CGC*FRO) والمتغير التابع، وتعبر الإشارة السالبة لمعامل الانحدار (0.483-) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي أن زيادة قيمة (CGC*FRO) بنسبة 1% يؤدى إلى انخفاض قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية بنسبة 48.3%. ويستنتج مما سبق أن متغير التفاعل له تأثير معنوي على المتغير التابع، حيث اختلف التأثير المعنوي لغموض التقارير المالية على أتعاب المراجعة باختلاف مستوى الالتزام الحوكمي للشركات، والدليل على

ذلك هو زيادة القوة التفسيرية للنموذج، حيث ازدادت قوة العلاقة التأثيرية للنموذج من 24.3% إلى 41.3% بعد إضافة المتغير المعدل، ولذلك تم قبول الفرض الثاني للبحث.

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 لقياس القوة التفسيرية للنموذج الثاني في ظل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير المعدل (0.413)، مما يعني المتغير المستقل "غموض التقارير المالية FRO"، والمتغير المعدل "مستوى الالتزام الحوكمي للشركات CGC"، ومتغير التفاعل بينهما "CGC*FRO" يفسروا 41.3% من التغير في المتغير التابع "أتعاب المراجعة A FEES". وبمقارنة تلك القيمة بقيمة معامل التحديد R^2 (0.243) في ظل النموذج الأول، يتضح وجود زيادة قدرها 17%، مما يعني أن العلاقة التأثيرية بين المتغير المستقل والمتغير التابع في ظل وجود المتغير المعدل قد اختلفت وأصبحت أقوى من العلاقة التأثيرية بدون المتغير المعدل.

- اتفقت نتائج التحليل الإضافي مع نتائج التحليل الأساسي، فيما يتعلق بطبيعة اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذلك فيما يتعلق بطبيعة اتجاه العلاقة بين المتغيرات الرقابية والمتغير التابع. وبناءً على ذلك تؤكد نتائج التحليل الإضافي سلامة فرضي بناء نماذج البحث الأساسي.

- أظهرت نتائج التحليل الإضافي أن إضافة متغير مستوى الالتزام الحوكمي للشركات كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج من 42% إلى 40.6%، مما يوضح أفضلية معالجته كمتغير معدل كما جاء في التحليل الأساسي.

- اتفق تحليل الحساسية مع التحليل الأساسي فيما يتعلق بالعلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، والعلاقة العكسية بين المتغير المعدل والمتغير التابع، وكذلك العلاقة العكسية بين المتغير التفاعلي والمتغير التابع.

- أسفرت نتائج تحليل الحساسية ملاءمة قياس غموض التقارير المالية باستخدام مقياس الاستحقاقات الاختيارية DISACC، كمتغير مستقل لاختبار العلاقة التأثيرية.

9-2 توصيات البحث

- يوصي الباحث أطراف عملية المراجعة الأساسية، وتحديداً مراقبي الحسابات وعملاء المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، اعتبار غموض التقارير المالية أحد المحددات الهامة عند تحديد أتعاب المراجعة.
- ضرورة تبني شركات المساهمة المصرية ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً، مما يساعد على الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، وبالتالي تقليل احتمالية غموض التقارير المالية.

- ضرورة توجيه اهتمام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة التي من شأنها ضمان الحفاظ بشكل دائم ومستمر على تفعيل آليات الحوكمة.
- يجب العمل على زيادة فعالية الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية، فيما يتعلق بإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة، للتحقق من شفافية تقاريرها المالية، مع توقيع عقوبات رادعة على الشركات المخالفة.

9-3 مجالات البحث المقترحة

- أثر غموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاس ذلك على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة.
- أثر التحول الرقمي على العلاقة بين غموض التقارير المالية وأتعاب المراجعة.
- أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على غموض التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.
- أثر الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني على العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو النيل، سميرة عباس (2023). "أثر التمثيل النسائي والتحفظ المحاسبي على قابلية التقارير المالية للقراءة: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 10 (4)، 1313-1385.

أبو سمك، أحمد محمد (2024). "تأثير الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على تفسير العلاقة بين درجة جهد مراقب الحسابات وأتعاب المراجعة غير العادية مع دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 16(2)، 1-50.

الجبلي، وليد سمير (2023). "الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي في العلاقة بين آليات الحوكمة والحد من ممارسة إدارة الأرباح – دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 51(4)، 739-838.

الجندي، تامر يوسف (2020). "قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(3)، 1-52.

السواح، تامر إبراهيم (2022). "علاقة التحفظ المحاسبي وغموض القوائم المالية بالتجنب الضريبي في ظل الدور المعدل للمسئولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(2)، 193-306.

الصاوي، عفت أبو بكر (2022). "دراسة واختبار تأثير غموض التقارير المالية والخصائص التشغيلية للشركات على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1)، 263-328.

العزب، رضا عادل (2024). "أثر تبني وتفعيل معيار المحاسبة المصري رقم 47 على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 44(1)، 94-144.

النجار، سامح محمد؛ بسيوني، مروة محمد (2023). "أثر العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين وغموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دليل تطبيقي"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 10(1)، 216-305.

الهيئة العامة للرقابة المالية (2016). "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، **مركز المديرين المصري**، الإصدار الثالث، القرار رقم (84) بتاريخ 2016/7/26.

بلال، السيد حسن؛ محمد، إبراهيم غنيمي (2023). "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة الخارجية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 45 (4)، 153-179.

حامد، أميرة حامد (2023). "أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين قابلية الإفصاحات النصية للقراءة وجذب الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 4(2)، 437 - 488.

حسن، سيدة أحمد؛ سرور، عبير عبد الكريم؛ البسيوني، هيثم محمد (2024). "مدى تأثير العلاقة التفاعلية لقابلية التقارير المالية للقراءة وغموض التقارير المالية على جودة المراجعة المدركة دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 5(2)، 129-171.

حسين، علاء على أحمد (2020). "تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسئولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(1)، 208-275.

حسين، محمد سعد (2021). "العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعاب المراجعة- دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(2)، 302-367.

حسين، محمد سعد (2024). "العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم – الدور الوسيط لغموض التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 11(1)، 998-1070.

سليمان، وليد شحاته (2024). "أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على تعقد التقارير المالية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 13(1)، 132-171.

شرف، إبراهيم أحمد (2021). "دراسة واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة وتكلفة التمويل في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(3)، 117- 168.

شرف، إبراهيم أحمد (2022). "أثر درجة الالتزام الحوكمي للشركات على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم الجدارة الائتمانية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1)، 53-110.

صالح، أحمد السيد (2023). "الأثر المُعدل لجودة المراجعة المُدركة على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وأتعاب المراجعة السنوية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 43(3)، 234-307.

صالح، تامر محمود (2023). "دراسة واختبار أثر غموض التقارير المالية على كفاءة استثمار الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 10(4)، 416-466.

طلخان، السيدة مختار (2022). "أثر قابلية التقارير المالية للقراءة ومراحل دورة حياة الشركة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 441-511.

طنطاوي، سعاد موسى (2021). "دراسة مدى تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على أتعاب وتأخر تقرير المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 10(2)، 101-145.

عبد الرحيم، محمد يوسف (2022). "دور التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في الحد من غموض التقارير المالية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 349-396.

عزام، محسن عبيد؛ زلط، علاء عاشور (2022). "مدى تأثير العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية الحرة وغموض التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المقيدة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1) ج2، 329-376.

عطوة، روان حكم، عبد، سوزان رسمي (2019). "دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية، 15(1)، 21-50.

علي، عايدة محمد (2022). "العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة: الدور المعدل لسمات منشأتي مراقب الحسابات وعميله: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1)، 405-462.

علي، نيفين صلاح (2023). "أثر غموض التقارير المالية وجائحة فيروس كورونا على العلاقة بين ميول المستثمرين وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 51(4)، 717-772.

عوض، محمد حمدي (2022). "تأثير قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة على تكلفة رأس المال المقترض وأتعاب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 337-411.

مشابط، نعمة حرب (2021). "أثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(1)، 1-73.

منصور، أشرف محمد (2021). "أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) على أتعاب مراجعة القوائم المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(1)، 223-276.

موسى، بوسي حمدي (2023). "العلاقة بين الإفصاح عن حوادث الأمن السيبراني وأتعاب المراجعة الدور المعدل لسمات منشأة المحاسبة والمراجعة: دراسة تجريبية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 10(3)، 387-458.

يحيى، مزاحم محمد، عبد الله، محمود حمدون (2007). "تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980- 2000"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 8، 171-187.

يونس، عبد الله حسين (2022). "الدور المعدل لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للعلاقة بين غموض التقارير المالية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 489-560.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdel-Meguid, Ahmed; Abuzeid, Mostafa; El-Helaly, Moataz & Shehata, Nermeen (2023). "The Relationship between Board Gender Diversity and Audit Quality in Egypt", *Journal of Economic and Administrative Sciences*, https://doi.org/10.1108/JEAS-08-2022-0199, 1-13.

Abernathy, John; Guo, Feng; Kubick, Thomas & Masli, Adi (2019). "Financial Statement Footnote Readability and Corporate Audit Outcomes", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(2), 1-26.

Aldoseri, M. M. & Melegy, M. M. A. (2023). "Readability of Annual Financial Reports, Information Efficiency, and Stock Liquidity: Practical Guides from the Saudi Business Environment", *Information Sciences Letters*, 12(2), 813-821.

Al-Najjar, Basil (2018). "Corporate Governance and Audit Features: SMEs Evidence", *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 25(1), 163-179.

Alregab, Hend & Abdelhamed, Rania (2023). "The Role of Corporate Governance Mechanisms in limiting Creative Accounting Practices: A View from Specialists in Middle East Countries", *Scientific Journal of Business Research*, Faculty of Commerce, Menoufia University, 51(4), 9-38.

Alves, Sandra (2023). "The Impact of Managerial Ownership on Audit Fees: Evidence from Portugal and Spain", *Cogent Economics & Finance*, 11, 1-23.

Andriani, Vina; Harymawan, Iman & Hasnan, Suhaily (2024). "Chief Risk Officer and Audit Fee: An Investigation from Financial Industries in Indonesia", *Jurnal Ekonomi dan Bisnis*, 27(1), 209-228.

Armstrong, Christopher; Guay, Wayne; Mehran, Hamid & Weber, Joseph (2016). "The Role of Financial Reporting and Transparency in Corporate Governance", *Economic Policy Review*, 22(1), 107-128.

Baig, Ahmed; Blau, Benjamin & Griffith, Todd (2021). "Firm Opacity and the Clustering of Stock Prices: The Case of Financial Intermediaries", *Journal of Financial Services Research*, 60, 187–206.

Blanco, Belen; Coram, Paul; Dhole, Sandip & Kent, Pamela (2021). "How do Auditors Respond to Low Annual Report Readability?" *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(3), 1-14.

Blandon, Josep; Bosch, Josep; Ravenda, Diego & Merino, David (2023). "Women Leading the Audit Process and Audit Fees: A European Study", *European Research On Management and Business Economics*, 29(1), 1-13.

Bushee, Brian; Gow, Ian & Taylor, Daniel (2018). "Linguistic Complexity in Firm Disclosures:Obfuscation or Information?" *Journal of Accounting Research*, 56 (1), 85-121.

Calderon, Thomas & GAO, Lei (2020). "Cybersecurity Risks Disclosure and Implied Audit Risks: Evidence from Audit *Fees", International Journal of Auditing*, 25(1), 24-39.

Callen, Jeffrey; Fang, Xiaohua; & Zhang, Wenjun (2020). "Protection of Proprietary Information and Financial Reporting Opacity: Evidence from A Natural Experiment", *Journal of Corporate Finance*, 64(2), 1-24.

Chae, Soo-Joon; Nakano, Makoto & Fujitani, Ryosuke (2020). "Financial Reporting Opacity, Audit Quality and Crash Risk: Evidence from Japan", *Journal of Asian Finance, Economics and Business,* 7(1), 9-17.

Chang, Hsihui; Ho, L.C; Liu, Zenghui & Ouyang, Bo (2021) "Income Smoothing and Audit Fees", *Advances in Accounting*, 54, 1-16.

Chen, Vincent; Keung, Edmund & Lin, I-Min (2019). "Disclosure of Fair Value Measurement in Goodwill Impairment Test and Audit Fees", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 15, 1-21.

Chen, Zhiyi & Zhou, Xingyu (2024). "A Study on the Impact of the Threat of Exit from non-Controlling Shareholders on Audit Fees", *Highlights in Business, Economics and Management,* 33, 578-586.

Cho, Meeok; Hyeon, Jiwon; Jung, Taejin & Lee, Woo-Jong (2022). "Audit Pricing of Hard-to-Read Annual Reports", *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics,* 29(2), 547-572.

Coffie, William & Bedi, Ibrahim (2019). "The Effects of IFRS Adoption and Firm Size on Audit Fees in Financial Institutions in Ghana", *Accounting Research Journal,* 32(3), 436-453.

Cortes, Felipe (2021). "Firm Opacity and the Opportunity Cost of Cash", *Journal of Corporate Finance,* 68(7), 1-19.

Costa, Mabel & Habib, Ahsan (2023). "Local Creative Culture and Audit Fees", *The British Accounting Review*, 55(2), 1-22.

Dalwai, Tamanna; Mohammadi, Syeeda; Chugh, Gaitri & Salehi, Mahdi (2023) "Does Intellectual Capital and Corporate Governance have an Impact on Annual Report Readability? Evidence from an Emerging Market", *International Journal of Emerging Markets,* 16(5), 1-36.

Dang, Van & Nguyen, Hoang (2023). "Uncertainty, Bank Opacity, and Market Structure", *International Journal of Managerial Finance*, 19(4), 930-949.

Dechow, Patricia M., Sloan, Richard G. & Sweeney, Amy P. (1995). "Detecting Earnings Management", *The Accounting Review*, Vol. 70, No. 2, pp. 193-225.

DeFond, Mark; Lim; Chee & Zang, Yoonseok (2016). "Client Conservatism and Auditor-Client Contracting", *The Accounting Review*, 91(1), 69-98.

Diantini, Ni; Ho, Choy & Zhong, Rui (2022). "Price-Fixing Agreements and Financial Reporting Opacity", *https://ssrn.com/abstract=4043275,* 1-47.

Ding, Rong; Zhou, Hang & Li, Yifan (2020). "Social Media, Financial Reporting Opacity, and Return Comovement: Evidence from Seeking Alpha", *Journal of Financial Markets,* 50 (2), 1-25.

Duong, Hong; Gotti, Giorgio; Stein, Michael & Chen, Anthony (2022). "Code of Ethics Quality and Audit Fees", *Journal of Accounting and Public Policy,* 41, 1-25.

Farooq, Muhammad; Kazim, Irfan; Usman, Muhammad; Latif, Ijaz (2018). "Corporate Governance and Audit Fees: Evidence from a Developing Country", *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences,* 12(1), 94-110.

Florou, Annita; Morricone, Serena & Pope, Peter (2020). "Proactive Financial Reporting Enforcement: Audit Fees and Financial Reporting Quality Effects", *the Accounting Review*, 95(2), 167-197.

Frino, Alex; Palumbo, Riccardo; Rosati, Pierangelo (2023). "Does Information Asymmetry Predict Audit Fees? ", *Accounting & Finance,* 63(2), 2597–2619.

Ghosh, Tusher (2019). "Corporate Governance and Audit Fees Evidence from Bangladeshi Listed Banks and NBFIs", *Journal of Corporate Governance Research,* 3(1), 96-118.

Gu, Shuibin & Dodoo, Regina (2020). "The Impact of Firm Performance on Annual Report Readability: Evidence from Listed Firms in Ghana *", Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura,* 22(3), 444-454.

Hajeb, Hamid; Banafi, Mohammad & Nejatpour, Javad (2021). "The Influence of Corporate Governance on the Relationship between Related Party Transactions and Audit Fees", *International Journal of Management, Accounting and Economics,* 8(7), 517-528.

Haque, Tanzina; Afroze, Sadia & Tuz-Zohra, Fatema (2019). "Impact of Corporate Governance on Audit Fees and Audit Quality: A Study in the Insurance Industry of Bangladesh", *the Cost and Management*, 47(2), 1-11.

Harakeh, Mostafa; Leventis, Stergios; El Masri, Tarek & Tsileponis, Nikolaos (2022), "The Moderating Role of Board Gender Diversity on the Relationship between Firm Opacity and Stock Returns", *The British Accounting Review,* 55(2), 1-62.

Hassaan, Marwa & Salah, Wafaa (2023). "Corporate Governance, Financial Transparency and Currency Devaluation Shocks: Evidence from Egypt", *Corporate Governance International Journal of Business*, 23 (6), 1251-1268.

Hassan, Masoodul; Hassan, Saad; Iqbal, Asghar & Khan, Muhammad (2014) . "Impact of Corporate Governance on Audit Fee: Empirical Evidence from Pakistan", *World Applied Sciences Journal,* 30(5), 645-651.

Hewage, Y.M & Amarasekara, N.T (2022). "Does Corporate Governance Affect Financial Reporting Quality? Evidence from Listed Entities in Sri Lanka", *South Asian Journal of Business Insights*, 2(1), 97-121.

Hossain, Sarowar & Wang, Jenny (2023). "Abnormal Audit Fees and Audit Quality: Australian Evidence", *Australian Journal of Management*, 48 (3), 596-624.

Hu, Juncheng; Li, Xiaorong & Wan, Zhong (2023). "Corporate Corruption and Future Audit Fees: Evidence from a Quasi-Natural Experiment", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 19(3), 1-21.

Iqbal, Anam; Sharofiddin, Ashurov; Farooq, Zahid; Khan, Salman; Bilal, Fatima; Kamran, Malik; Rehman, Sana (2022). "Corporate Governance and Earnings Management Practices: Moderating Role of Audit Committees", *Journal of Positive School Psychology*, 6(12), 57-72.

Jafari, Mahboubeh & Taghian, Abbas (2017). "A Survey on the Relationship between Accruals and Stock Price Crash: Evidence from Tehran Stock Exchange", *Journal of Economic & Management*, 11(4), 946-955.

Jallad, Sara (2020). "The Moderating Role of Corporate Governance on the Relationship between Voluntary Disclosure and the Cost of Equity of the Palestinian Companies Listed on PEX", Thesis is Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Accounting, *Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine*, 1-65.

Kabara, S., Abdullah, F. & Othman A. (2019). "The Effect of Governance Code Compliance on Audit Committee Diversity and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Dynamic Panel Approach", *Polish Journal of Management Studies,* 20(1): 223-232.

Kazemiolum, Mahdi; Abdi, Mostafa; Zalaghi, Hasan & Jalalvand, Hossein (2020), "The Impact of the Annual Report Readability on the Audit Engagement Risk Measures", *Accounting and Auditing Review*, 27(2), 202-230.

Khanifah, Khanifah; Hardiningsih, Pancawati; Darmaryantiko, Asri; iryantik, Iryantika; Udin, Udin (2020). "The Effect of Corporate Governance Disclosure on Banking Performance: Empirical Evidence from Iran, Saudi Arabia and Malaysia", *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(3), 41-51.

Kim, Sooin & Yoo, Jungmin (2022)."Corporate Opacity, Corporate Social Responsibility, and Financial Performance", *Finance Research Letters*, 49, 1-9.

Kim, Jeong & Zhang, Liandong (2014). "Financial Reporting Opacity and Expected Crash Risk: Evidence from Implied Volatility Smirks", *Contemporary Accounting Research*, 31(3), 851–875.

Kohansal, Samin; Rostami, Shoeyb & Rostami, Zeynab (2017). "The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Financial Reporting Transparency", *Corporate Ownership & Control*, 14(3), 25-33.

Low, Steven; Foo, Yee & Gul, Ferdinand (2023)."Corporate Lobbying: Resource-Seeking or Rent-Seeking? Evidence from Audit Fees", *Journal of Contemporary Accounting and Economics,* 19(1), 1-18.

Matozza, Felice; Biscotti, Anna; D'Amico, Eugenio & Strologo, Alberto (2020). "Abnormal Audit Fees and Audit Quality. The Impact of Business Context on Auditors' Priorities", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal,* 24(3), 1-16.

Mongrut, Samuel; Marín, Manuel; Postigo, Maria & O'Shee, Darcy (2021). "IFRS Adoption and Firms' Opacity Around the World: What Factors Affect this Relationship?" *Journal of Economics, Finance and Administrative Science,* 26(51), 7-21.

Narcisa, Cioban (2016)."The Influence of the Corporate Governance Mechanisms and Audit Fees on the Financial Performance Measured with ROA", *Annals - Economy Series, Constantin Brancusi University, Faculty of Economics,* 5, 20-31.

Nehme, Rabih & Jizi, Mohammad (2018). "The Efficiency of Corporate Boards and Firms' Audit Fees: The Case of the FTSE Financial Institutions", *Pacific Accounting Review,* 3(3), 297-317.

Onatuyeh, E. A. & Ukolobi, I. (2020). "Tax Aggressiveness, Corporate Governance and Audit Fees: A Study of Listed Firms in Nigeria", *International Journal of Financial Research,* 11(6), 278-295.

Oradi, Javad (2021). "CEO Succession Origin, Audit Report Lag, and Audit Fees: Evidence from Iran", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,* 45, 1-16.

Prabhawa, Aditya & Harymawan, Iman (2022). "Readability of Financial Footnotes, Audit Fees, and Risk Management Committee", *Multidisciplinary Digital Publishing Institute, MDP,* 10(9), 1-21.

Prekazi, Ylber (2022). "Transparency of Financial Reports of Companies in the Republic of Kosovo", *Prizren Social Science Journal*, 6 (1), 95-100.

Quintiliani, Andrea (2019). "Impact of Financial Transparency on SMEs' Value", *Journal of Applied Finance & Banking*, 9(6), 285-300.

Rahman, Annisaa & Nadhirin, Ahmad (2022). "The Effects of Annual Report Readability on The Audit Fees", *Assets: Jurnal Akuntansi dan Pendidikan,* 11(2), 88-96.

Saha, Rupjyoti (2024). "Corporate Governance, Voluntary Disclosure and Firm Valuation Relationship: Evidence from Top Listed Indian Firms", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 14(1), 187-219.

Salehi, Mahdi; Tarighi, Hossein & Safdari, Samaneh (2018). "The Relation between Corporate Governance Mechanisms, Executive Compensation and Audit Fees: Evidence from Iran", *Management Research Review,* 41(8), 939-967.

Salehi, Mahdi; Ajel, Raed & Zimon, Grzegorz (2023). "The Relationship between Corporate Governance and Financial Reporting Transparency", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 21(5), 1049-1072.

Shams, Sally (2018). "The Impact of Investors' Excessive Biased Expectations on Opaque Financial Reporting", *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies,* Faculty of Commerce, Suez Canal University, 9(2), 721-742.

Sharawi, Hossam (2023). "The Impact of CEO Overconfidence on Share Collapse Under the Moderating Role of Financial Statements Opacity: Evidence from Egypt", *Alexandria Journal of Accounting Research*, Faculty of business, Alexandria University, 7(3), 1-30.

Sharma, Divesh; Ananthanarayanan, Umapathy & Litt, Barri (2020). "CEO Compensation, Corporate Governance, and Audit Fees: Evidence from New Zealand", *International Journal of Auditing*, 25(1), 117-141.

Silva, Ana; Inácio, Helena & Vieira, Elisabete (2019). "Corporate Governance Characteristics and Audit Fees: Evidence from Portugal and Spain", *Organizational Auditing and Assurance in the Digital Age*, 1-25.

Singh, Saumya & Agarwal, Bhakti (2023). "Impact of Transparency and Disclosure on the Valuation of Firms: Under the Influence of Inventory", *Iconic Research and Engineering Journals*, 6(7), 281-289.

Soesanto, Stefan & Wijaya, Hendra (2022). "The Effect of Readability of Annual Reports and Value Relevance of Financial Information on Agency Costs with Analyst Coverage as Moderating Variable", *Jurnal Akuntansi dan Keuangan*, 24(1), 46-56.

Stenzel, André & Wagner, Wolf (2022). "Opacity, Liquidity and Disclosure Requirements", *Journal of Business Finance & Accounting*, 49(5-6), 658-689.

Sun, Li; Johnson, Grace & Bradley, Wray (2022). "CEO Power and Annual Report Reading Difficulty", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 18 (2), 1-23.

Tahir, Samya; Ehsan, Sadaf; Hassan, Mohammad & Zaman, Qamar (2023). "Does Corporate Governance Compliance Condition Information Asymmetries? Moderating Role of Voluntary Disclosures", *Journal of Asian Business and Economic Studies,* 30(1), 2-25.

Tai, Yi (2023), "Fair Value Measurements of Financial Assets and Audit Fees for the Non-Banking Industry: The Role of Corporate Governance", *Corporate Management Review,* 43(1), 97-135.

Tang, Feng (2023). "Fair Value Estimates of Investment Property, Corporate Governance and Audit Pricing: Evidence from the Hong Kong Real Estate Industry", *Journal of Accounting in Emerging Economies,* https://doi. org/10.1108/JAEE-06-2022-0188, 1-26.

Teng, Zhong & Han, Jin (2023). "Audit Fees, Audit Report Lag and Abnormal Tone: Evidence from China", *Managerial Auditing Journal*, 38(2), 186-205.

Truong, Loc; Le, Thai & Friday, H. Swint (2022). "The Influence of Information Transparency and Disclosure on the Value of Listed Companies: Evidence from Vietnam*", Journal of Risk and Financial Management*, 15(8), 1-14.

Unyime, Etuk & Akpan, Dorathy (2023). "Corporate Governance Mechanisms and Annual Report Readability of Listed Oil and Gas Firms in Nigeria", *Research Journal of Management Practice*, 3(1), 91-106.

Wang, Le; Chen, Xiaoyan; Li, Xing & Tian, Gaoliang (2021). "MD & A Readability, Auditor Characteristics, and Audit Fees", *Accounting & Finance*, 61(4), 5025-5050.

Wen, Yuan (2018). "Firm Opacity and Informed Trading Around Spinoffs", *The Journal of Risk Finance*, 19(3), 262-276.

Xu, Qiao; Fernando, Guy; Tam, Kinsun & Zhang, Wei (2020). "Financial Report Readability and Audit Fees: A Simultaneous Equation Approach", *Managerial Auditing Journal*, 35(3), 345-372.

Xue, Bai & O'Sullivan, Noel (2023). "The Determinants of Audit Fees in the Alternative Investment Market (Aim) in the UK: Evidence on the Impact of Risk, Corporate Governance and Auditor Size", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,* 50(2), 1-19.

Yeung, Wing & Lento, Camillo (2020). "Earnings Opacity and Corporate Governance for Chinese Listed Firms: The Role of the Board and External Auditors", *Asian Review of Accounting*, 28(4), 487-515.

You, Linqing & Chen, Zhuoqiong (2022). "A Theory of Firm Opacity and Corporate Social Responsibility", *Journal of Banking & Finance*, 145, 1-14.

Zaman, Rashid; Arslan, Muhammad & Siddiqui, Muhammad (2015). "Corporate Governance and Firm Performance: The Role of Transparency & Disclosure in Banking Sector of Pakistan", *International Letters of Social and Humanistic Sciences,* 43, 152-166.

Zhang, Yimei & Smith, Thomas (2023). "The Impact of Customer Firm Data Breaches on the Audit Fees of their Suppliers", *International Journal of Accounting Information Systems,* 50, 1-20.